

نماذج من أنشطة الهيئة في المملكة العربية السعودية



الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

تقديم

لعبت المملكة العربية السعودية دوراً رئيسياً وهاماً في التوصل إلى الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ، حيث بذلت المملكة جهوداً حثيثة مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «أليكسو» لإنشاء برنامج المحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن منذ بدايته في العام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وحتى التوقيع على اتفاقية جدة في ربيع الثاني ١٤٠٢هـ (فبراير ١٩٨٢م) من قِبَل الدول الأعضاء، ودعمت المملكة العربية السعودية قيام الهيئة في جمادى الأول ١٤١٦هـ (سبتمبر ١٩٩٥م) من خلال استضافتها في مدينة جدة كمقر دائم لها، مما أكسب الهيئة ثقة ودعم الجهات والمنظمات الدولية المعنية بالمحافظة على البيئة نظراً للثقل السياسي والاقتصادي والدور الرائد لدولة المقر المملكة العربية السعودية على المستوى الدولي والإقليمي.

ونتيجة لهذا الدعم، برزت الهيئة كمنظمة إقليمية رائدة تقوم بتنفيذ برامج ومشروعات متخصصة ومستدامة على المستوى الإقليمي لمساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرات المؤسسية والبشرية، ونقل المعرفة والتقنية، وتطوير الإستراتيجيات وخطط العمل والتشريعات الإقليمية، ودعم مشروعات على أرض الواقع لتطبيق اتفاقية جدة والبروتوكولات وخطط العمل المنبثقة عنها، والتنسيق الإقليمي الفاعل للمحافظة على بيئتنا البحرية. كما اكتسبت الهيئة من خلال تعدد ونجاح البرامج التي نفذتها بالتعاون مع الدول الأعضاء ثقة الجهات الدولية المانحة حيث تمكنت خلال السنوات القليلة الماضية من استقطاب الدعم المالي والفني من عدد من الجهات الدولية المانحة والمنظمات المتخصصة، مثل مرفق البيئة العالمي (GEF) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة البحرية الدولية (IMO) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) والبنك الدولي (WB) وغيرها.

ويستعرض هذا التقرير بعض نماذج المشروعات والأنشطة التي نفذتها «الهيئة» في «المملكة العربية السعودية» مؤخراً بالتعاون والتنسيق مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، ويعكس التقرير الدور المهم للتعاون المثمر والفعال «للمملكة» مع أنشطة وبرامج «الهيئة» والذي أسهم كثيراً في تحقيق العديد من النجاحات كانت محل الإشادة والتقدير من المستفيدين من هذه الأنشطة والبرامج وساندت بذلك الجهود الوطنية في المحافظة على البيئة الساحلية والبحرية، وساهمت في نفس الوقت في بناء الثقة والشراكات مع الجهات والمنظمات الدولية ذات العلاقة، واكتساب الهيئة للمزيد من ثقة الدول الأعضاء وتفاعلها الكبير ودعمها المستمر لأنشطة وبرامج الهيئة.

أ.د. زياد بن حمزة أبوغرارة

الأمين العام

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، هي هيئة حكومية تهتم بالمحافظة على البيئات البحرية والساحلية في البحر الأحمر وخليج عدن، وتستمد «الهيئة» قاعدتها القانونية من الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والمعروفة اختصاراً باتفاقية جدة (١٩٨٢). وقد تم الإعلان عن إنشائها رسمياً بموجب إعلان القاهرة في سبتمبر ١٩٩٥م، وتتخذ «الهيئة» من مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية مقراً دائماً لها، وتضم في عضويتها كلاً من السعودية، مصر، السودان، الأردن، جيبوتي، اليمن والصومال.

عنوان الهيئة، ص ب ٥٣٦٦٢ جدة ٢١٥٨٣ المملكة العربية السعودية تليفون ٩٦٦٠١٢٦٥٧٣٢٢٤ فاكس ٠٠٩٦٦٠١٢٦٥٢١٩٠١

بريد إلكتروني persga@persga.org موقع إلكتروني www.persga.org

إن جميع الأشكال والرموز والصور والحدود الجغرافية والأسماء الواردة في هذا المنشور هي بغرض التوضيح والإرشاد فقط، ولا تعبر بأي حال من الأحوال عن وجهة نظر «الهيئة». وبالرغم من أن «الهيئة» تبذل كل جهد ممكن في سبيل تقديم المعلومات المفيدة والدقيقة للقارئ، إلا أنها لا تتحمل أي مسؤولية نتيجة أي أخطاء أو محتويات أو اقتباسات قد ترد في هذا المنشور.

يمكن إعادة إنتاج هذا المنشور كلياً أو جزئياً لأغراض تعليمية وغير ربحية بشرط أن يتم التنويه عن المصدر، وسوف تكون «الهيئة» شاكراً لاستلامها نسخاً من أي إصدار استفاد من المعلومات الواردة في هذا المنشور.

لايسمح بنشر هذا المنشور أو توزيعه لأغراض تجارية سواء إلكترونياً أو بأي شكل من الأشكال بدون الحصول على تصريح كتابي مسبق من «الهيئة»

المحتويات



أنشطة الهيئة في المملكة العربية السعودية

مشروع تأسيس فريق وطني للغوص وتقييم الأضرار البيئية تحت الماء	06
مشروع تركيب مراسي عائمة للقوارب في مواقع الغوص قبالة ساحل جدة	12
مشروع تقييم بيئات المانجروف على الساحل السعودي للبحر الأحمر	14
مشروع برنامج الرصد المستدام في الساحل السعودي للبحر الأحمر	16
مشروع تقييم وإدارة موارد الكربون الأزرق	18
مشروع التوعية البيئية في ساحل منطقة جازان	20

الأنشطة المنفذة في المملكة ضمن البرامج والمشروعات الإقليمية للهيئة

المشروع الإقليمي حول « خفض انبعاث الملوثات العضوية الثابتة »	24
طرق جمع ومعالجة العينات البيئية لتحليل الديوكسين والفيوران	26
إعداد القوائم الفنية لمصادر الملوثات العضوية الثابتة بالمملكة العربية السعودية	28
استخدام أجهزة جمع عينات المداخل لتحليل الملوثات العضوية الثابتة	32
الهيئة تنفذ عملية جمع عينات في المملكة العربية السعودية لمشروع الملوثات العضوية الثابتة	34
المشروع الإقليمي حول « إدارة مياه اتزان السفن »	35
الدورة التدريبية الإقليمية حول « إدارة مياه التوازن »	36
إعداد الإطار العام للإستراتيجية الوطنية لإدارة مياه اتزان السفن في « المملكة »	38
طرق الرصد والاستعداد والاستجابة للأنشطة التكتونية في البحر الأحمر وخليج عدن	46
الخصائص والتقلبات المناخية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن	54
تأسيس آلية إقليمية للتعاون في إدارة مصايد الأسماك بالبحر الأحمر وخليج عدن	64
أنشطة الهيئة الخاصة بصون الأسماك الغضروفية (القروش والراي)	68
البرنامج التدريبي لتقوية القدرات العملية في مجال رصد واستعادة موارد البيئة البحرية	75
مؤشرات رصد الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن	84
صاحب السمو الملكي الامير خالد بن سلطان يكرم الهيئة	90

أنشطة الهيئة في المملكة العربية السعودية

تم تنفيذ العديد من الأنشطة في المملكة العربية السعودية في إطار المكونات المختلفة للبرامج الإقليمية الأساسية للهيئة، أو مشروعات الشراكة التي تنفذها الهيئة بالتعاون مع ودعم المنظمات الدولية، أو ضمن تنفيذ مشروعات على أرض الواقع المخطط لها في المملكة، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

مشاريع الهيئة على أرض الواقع في المملكة العربية السعودية

مشروع تأسيس فريق وطني للغوص وتقييم الأضرار البيئية تحت الماء

قامت الهيئة بتنفيذ هذا المشروع خلال العام ٢٠١٠م بالتنسيق مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة. وتم من خلاله تطبيق برنامج تدريبي متكامل لتأسيس فريق وطني للغوص المتقدم وتقييم الأضرار تحت الماء، وضم الفريق مختصين من الكوادر الفنية بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

احتوى البرنامج على عدد من الدورات المتخصصة المكثفة تم تقديمها على التوالي بشكل متكامل لاستيفاء القدرات والمهارات المطلوبة والتأهل لاجتياز الاختبارات لنيل شهادات معروفة دولياً في هذا المجال، وقد روعي في تصميم البرنامج مرونة توزيع فترات التدريب بحيث يتمكن أعضاء الفريق من التوفيق بين عملهم وحضور الدورات التدريبية، وقد تم تنفيذ البرنامج التدريبي على مدار خمسة أشهر متتالية وبواقع أسبوع تدريب في كل شهر، حيث تم التنسيق مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في وضع الجدول الزمني للتدريب مما يتناسب مع مهام عمل أعضاء الفريق.

تركز البرنامج في خمس دورات تدريبية شملت وحدات نظرية وعملية بالإضافة للاختبارات التي يتعين على كل متدرب اجتيازها كي يتأهل

برنامج مشاريع على أرض الواقع في دول الهيئة

بدأت الهيئة تنفيذ برنامج مشاريع على أرض الواقع منذ العام ٢٠٠٦م كأداة فعالة لدعم دول الإقليم في تطبيق خطط العمل الإقليمية والوطنية من خلال تطوير مشروعات نموذجية تنفذ في الدول، وإزالة المعوقات من خلال تقديم الدعم الفني والمالي المباشر واستقطابها لتنفيذ المشروعات. وعلى ضوء الفعالية التي أثبتتها ونجاح فكرته وما حققه من إنجازات ملموسة، فقد أوصى المجلس الوزاري للهيئة بالتوسع في برنامج مشاريع على أرض الواقع. وتعمل الهيئة باستمرار على زيادة عدد المشاريع في الدول، والتوسع في إطار الموضوعات والقضايا البيئية التي يتناولها البرنامج، والتنسيق مع نقاط الاتصال لتعبئة المزيد من الإمكانيات الوطنية لتعزيز جهود الهيئة في دعم تنفيذ المشروعات، والاستفادة من شراكات الهيئة لاستقطاب مزيد من للبرنامج.



صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبدالعزيز وأمين عام الهيئة، مع فريق المدربين بالرئاسة بعد تسلمهم شهادة اعتماد كل منهم كغواص مياه مفتوحة في ختام الدورة التدريبية

الهيئة تنفيذ ودعم المشروع من خلال توفير خبير إقليمي للتدريب وضمن «برنامج مشاريع على أرض الواقع» و«برنامج التنوع البيولوجي المحميات البحرية»، وتم تنفيذ الدورات التدريبية بمقر الهيئة في جدة وعلى الساحل والجزر المرجانية لمنطقة أبحر. تم عقد الدورة الأولى من البرنامج «دورة غواص مياه مفتوحة «Open Water Diver» خلال الفترة ٢-٧ يوليو ٢٠١٠م، وقد بدأت الدورة باختبار القبول والذي يحدد مستوى اللياقة البدنية المطلوبة

للاختبارات المتصلة بالشهادات الدولية.

وقد أعد البرنامج ليستوعب عدد ١٠ متدربين على الأكثر ممن تتوفر لديهم لياقة بدنية وإجادة السباحة، أو الغوص وذلك لدواعي الأمن والسلامة أثناء التدريبات الميدانية والغوص تحت الماء، وتم وضع شروط ملزمة لكل أفراد الفريق لضمان جدية وفاعلية التدريب، من ضمنها وجوب اجتياز المتدرب للاختبارات التي تعقد في نهاية كل دورة حتى يمكنه الحصول على شهادة إتمام تلك الدورة. وقد تولت

التدريبى وهو تكوين فريق متخصص قادر على العمل معاً لإجراء أى مسوحات ميدانية أو تقييم للأضرار تحت الماء فى أى موقع على ساحل المملكة وبطريقة آمنة وجيدة.

عقدت الدورة الثالثة من البرنامج « غواص مياه مفتوحة متقدم - Advanced Open Water» خلال الفترة من ٢-٦ أكتوبر ٢٠١٠م وهي المرحلة النهائية الأخيرة فى تدريبات الغوص، والتي يبدأ بعدها التدريب العلمى على المسح البيئى تحت الماء فى الدورات التالية، وفى هذه الدورة تم تنفيذ ١٠ غوصات فى مياه البحر المفتوحة، حيث تناول التدريب فنيات الغوص الليلية، والغوص على حطام السفن الغارقة، والغوص من قوارب الغوص الكبيرة، واستخدام مهارات الملاحة البحرية والتوجيه بالبوصله تحت الماء، وغوص البحث والإنشال لأجسام صغيرة غارقة، وكيفية تخطيط الغوصات، والغوص فى المياه المفتوحة الزرقاء، والغوص باستخدام عوامات إشارة. ونفذت تلك الغوصات بعد إعطاء شرح كافٍ للترتيبات والإجراءات المطلوبة لمثل هذا النوع من الغوصات والتأكد من إدراك تلك الفنيات جيداً من قِبَل

للالتحاق بالدورة، وقد تم توزيع تفاصيل الاختبار قبل الموعد بثلاثة أسابيع حتى يتسنى لكل متقدم أن يؤهل نفسه للاختبار بالاستعداد الجيد له، وتم إجراء اختبار القدرات المطلوبة للسباحة بإحدى القرى الساحلية فى منطقة أبحر الشمالية.

عقدت الدورة الثانية من البرنامج « اكتساب مهارات الغوص «Diving Skills» خلال الفترة من ٢٤-٢٨ يوليو ٢٠١٠م وتضمنت هذه الدورة شرح العديد من الموضوعات النظرية المتعلقة بالغوص وفنياته المختلفة والتي من المهم أن يدركها المتدرب جيداً فى هذه المرحلة من التدريب، وشمل التدريب العملي تنفيذ ١١ غوصة فى مياه البحر المفتوحة، فى بعض مواقع الغوص المعروفة أمام ساحل أبحر وعلى شاطئ إحدى القرى السياحية فى شرم أبحر، وكان الهدف من التدريب العملي تنفيذ عدد كافٍ من الغوصات المتنوعة تعطي المتدرب خبرات متعددة طبقاً لموقع الغوص والعمق والفترة الزمنية للغوصة، هذا بالإضافة إلى التدريب على العمل الجماعي ضمن الفريق والذي يُعد كتجربة مهمة لكل المتدربين لتحقيق الهدف الأساسي من البرنامج





أفلام تصويرية توضح كيفية العمل. تلى ذلك دروس عملية لتطبيق كيفية استخدام تقنيات المسح البيئي باستخدام لوحات ورقية عليها أشكال محاكية للشعاب المرجانية بصورة عملية مصغرة داخل قاعة التدريس، ومن ثم التدريب الميداني لمدة يومين كاملين استطاع الفريق أثناءها القيام بعمل أربع غوصات تدريبية ومسح أربع مناطق من الشعاب المرجانية أمام ساحل أبحر باستخدام طريقة المسح والرصد البيئي التي تم التدرب عليها، وشمل التدريب الطرق المختلفة للمسح البيئي تحت الماء مثل تجميع المعلومات، تقسيم العمل بين أفراد الفريق، التنسيق بين المجموعات المختلفة أثناء العمل تحت الماء، كيفية السباحة والغوص دون التأثير على جودة تجميع المعلومات ودون تدمير البيئة المحيطة، وكيفية إدخال المعلومات في جداول البيانات وتحليلها، واعتمد التدريب التركيز على طريقة واحدة فقط من الطرق المختلفة للرصد، وهى طريقة ريف تشيك (Reef Check)، وتعد من أسهل طرق الرصد تحت الماء ومتعارف عليها دولياً وهى الطريقة المعتمدة من الهيئة الإقليمية في تنفيذ المسوحات الدورية والتقييم السريع لرصد الشعاب المرجانية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن.

وفى اليوم الأخير من الدورة استكمل أفراد الفريق التدريب على كيفية إدخال المعلومات في الحاسوب باستخدام المعلومات التي تم الحصول عليها فعلياً من الميدان خلال اليومين السابقين والتدرب على كيفية تحليلها إلى صور ومخرجات بيانية وتفسير نتائج البيانات المجمعة.

الخبرات الفنية والعملية التي اكتسبها الفريق:

- التدريب والحصول على رخصة دولية كغواص مياه مفتوحة متقدم (Advanced Open Water).

- تطبيق طرق الرصد والمسح البيئي تحت الماء.

- كيفية تقييم الأضرار تحت الماء وتجميع البيانات المطلوبة لذلك.
- إدخال نتائج المسح الميداني على الحاسب الآلي وتحليلها وتفسير النتائج.

- التدريب والحصول على رخصة دولية كراصد بيئي للشعاب المرجانية (Eco-diver).



المتدربين قبل البدء وأثناء وبعد تنفيذ كل غوصة.

عقدت الدورة الرابعة من البرنامج التدريبي «دورة رفع القدرات العلمية في مجالات البيئة البحرية» خلال الفترة من ٣٠ أكتوبر - ٢ نوفمبر ٢٠١٠م، وهدفت تلك الدورة النظرية إلى رفع الخلفية العلمية للمتدربين في مجالات علوم البحار المختلفة قبل بدء التدريب العلمي على المسح البيئي تحت الماء في الدورة القادمة والأخيرة، وتضمنت شرح ومناقشة العديد من الموضوعات التي تغطي مجالات مختلفة في علوم البحار، ولإعطاء المتدربين الفرصة لمعرفة المزيد من المعلومات عن الموضوعات المطروحة فقد تم إعداد وتوزيع مطبوعات تحتوي على معظم المعلومات التي يتم تقديمها وشرحها في الدورة، وقائمة بالمراجع والمواقع الإلكترونية. وقد تم أيضاً عرض العديد من الأفلام العلمية والتوثيقية والصور التي ساهمت كثيراً في رفع قدرة المتدربين في فهم الموضوعات التي طرحت، وتزويد المتدربين بعدد من المطبوعات الاسترشادية لاستخدامها خلال الدورة التدريبية.

عقدت الدورة الخامسة والأخيرة من البرنامج «دورة الطرق المستخدمة للمسح البيئي وتقدير الأضرار تحت الماء» خلال الفترة من ٤-١٥ ديسمبر، وهدفت تلك الدورة النظرية والعملية إلى التدريب العلمي على المسح البيئي تحت الماء، وتناولت الدورة أولاً شرح تقنيات المسح العلمي المستخدمة تحت الماء وباستخدام

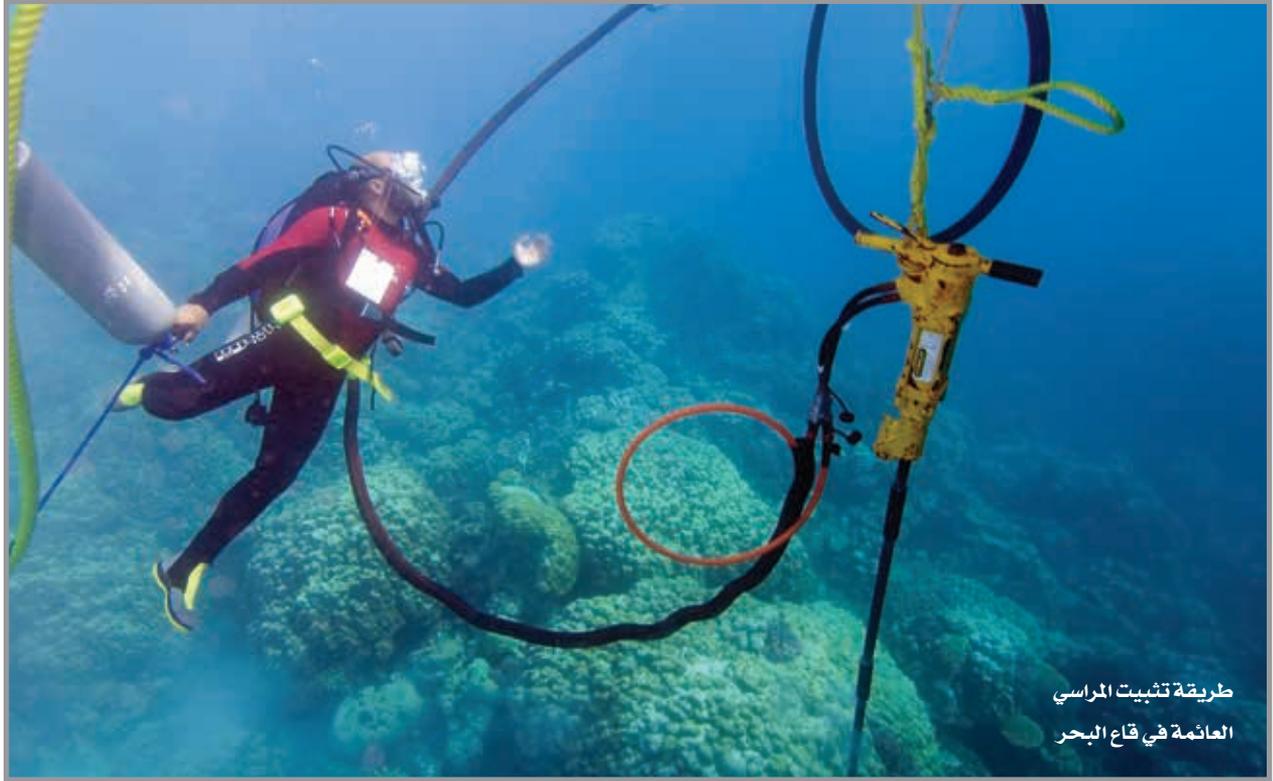


خبير من الهيئة يقوم بدرب فريق الرئاسة على كيفية تقييم أضرار الشعاب المرجانية تحت سطح البحر

مشروع تركيب مراسي عائمة للقوارب في مواقع الغوص قبالة ساحل جدة

قامت الهيئة بتنفيذ هذا المشروع في المملكة العربية السعودية خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، وتم من خلال أنشطة المشروع النموذجية تثبيت عوامات رسولقوارب الغوص والصيد على مواقع مختارة للشعاب قبالة ساحل جدة، وكان الهدف من المشروع حماية الشعاب من التدمير بتجنب استخدام القوارب للخطاطيف عند الرسو في مناطق الشعب، وما لذلك من تأثير سلبي على نمو الشعاب، بجانب ذلك توفر عوامات الرسو وسيلة أكثر سلامة للقوارب ومرتادي مواقع الغوص لأن استخدامها للرسو أكثر أماناً من استخدام الخطاطيف.





طريقة تثبيت المراسي
العائمة في قاع البحر

- تثبيت ٤٠ عوامة رسو في ٢٠ موقع غوص وصيد على الشعاب أمام سواحل جدة.
- إعداد ونشر عدة مطبوعات وخرائط وتشمل كتيباً يحتوي على كل النتائج والمعلومات حول مواقع الغوص وعوامات الرسو، ومطوية توضح تعليمات استخدام عوامات الرسو.
- عقد ورشة عمل ختامية في أول شهر فبراير ٢٠٠٨م بحضور ممثلين عن كل الجهات المعنية للتعريف بكيفية استخدام عوامات الرسو ودورها في المحافظة على الشعاب المرجانية وبحث فرص استدامة أنشطة وأهداف المشروع في المستقبل.

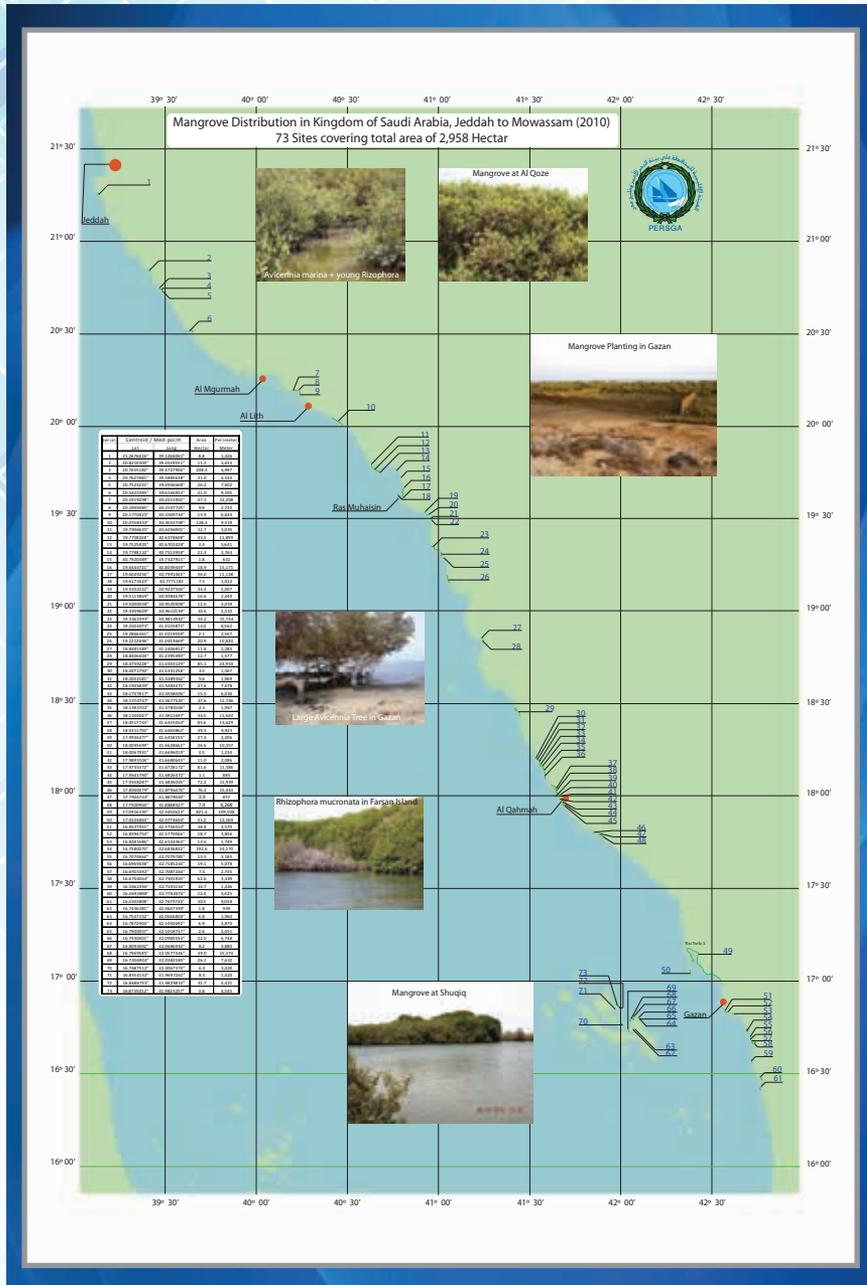
وبناءً على تنسيق واتصالات مسبقة مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية، قامت الهيئة بتنفيذ المشروع على أرض الواقع، مشتملاً ما يلي:

- مسح ميداني لتقييم الوضع في مواقع الغوص أمام ساحل جدة، وتقدير عدد قوارب الغوص العاملة، والعوامل البيئية السائدة في الموقع ونوع القاع وغيرها من المعلومات اللازمة لتحديد شكل ونوع وقوة استيعاب ومكان تركيب عوامات رسو للقوارب (شمندورات).



مشروع تقييم بيئات المانجروف على الساحل السعودي للبحر الأحمر

قامت الهيئة بتنفيذ مشروع «تقييم بيئات المانجروف على الساحل السعودي للبحر الأحمر بالتنسيق والتعاون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والهيئة السعودية للحياة الفطرية خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠م، وهدف المشروع إلى تحديث المعلومات عن خصائص بيئات



المانجروف وتوزيعها والعشائر الحية المرتبطة بها ووظائف النظام البيئي؛ وتقييم الوضع الراهن والضغط البيئية، وقابلية تأثر هذه البيئات للتغير المناخي، وإعداد توصيات فنية فيما يتعلق بإثراء غابات المانجروف ضمن تطبيق الخطة الوطنية التي تم تطويرها عام ٢٠٠٥م، بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع الهيئة.

شمل المشروع تنفيذ مسوحات ميدانية، وتجميع المعلومات وتحليلها ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة، وإنشاء قاعدة معلومات متكاملة عن بيئات المانجروف في ساحل البحر الأحمر السعودي.

تم تنفيذ المسح على مرحلتين حيث شملت المرحلة الأولى مسح بيئات المانجروف على الساحل الممتد شمال جدة إلى خليج العقبة، وشملت المرحلة الثانية مسح بيئات المانجروف في الساحل الجنوبي الممتد من جنوب جدة إلى منطقة الموسم في جيزان، وقد شارك في المسح الميداني فريق مكون من خبير إقليمي من الهيئة وخبيران وطنيان من الهيئة السعودية للحياة الفطرية مختصون في بيئات المانجروف.

وبناء على تحليل نتائج المسوحات تم إنتاج خارطة متكاملة لتوزيع مناطق المانجروف على ساحل البحر الأحمر السعودي وتشمل الخارطة معلومات تفصيلية عن إحداثيات كل موقع مانجروف وامتداده والمساحات التي يغطيها، وذلك باستخدام نتائج المسح الميداني المدعومة بالصور الفضائية.

يمتد ساحل البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية لأكثر من ١٣ خط عرض، مغطياً بذلك حوالي ٨٠٪ من مجمل الشريط الساحلي الشرقي للبحر الأحمر، من هنا تبرز أهمية برنامج الرصد الوطني في المملكة في توفير بيانات الرصد لجزء كبير من البيئة البحرية في الإقليم ضمن برنامج الرصد الإقليمي الذي تسعى الهيئة لتقويته باستمرار، وفي هذا الإطار تتعاون الهيئة مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في تنفيذ مشروع على أرض الواقع يهدف إلى تحقيق برنامج رصد مستدام على ساحل البحر الأحمر السعودي. وفي إطار أنشطة المشروع تم تجميع عينات استطلاعية لمياه البحر وتحليلها في مطلع عام ٢٠٠٩م بالتعاون مع معامل كلية علوم البحار بجامعة الملك عبد العزيز، باستخدام الطرق المعيارية المعروفة في تحليل مياه البحر؛ وقد تم لاحقاً بالارتكاز على نتائج الرصد الأولية اختيار محطات أخذ عينات ثابتة في ١٤ موقعاً على امتداد سواحل جدة، وتأسيس برنامج دوري لأخذ العينات وتحليل جودة مياه البحر، وخلال العام ٢٠١٠م، تم إصدار تقرير الرصد بناءً على نتائج تحليل العينات خلال عام ٢٠٠٩م إلى فبراير- مارس ٢٠١٠م ..

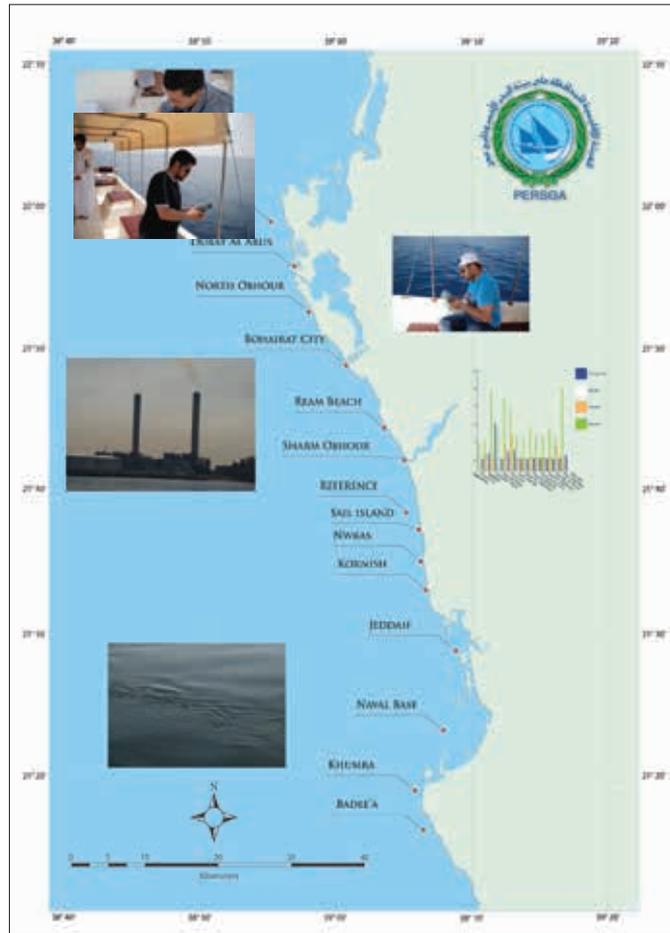
إدارة أحمال التلوث وحماية المدن الساحلية في البحر الأحمر وخليج عدن من آثارها

بينت الدراسات أن مياه الصرف هي من أهم المصادر البرية التي يمكن أن تؤثر على البيئة البحرية سواء على مستوى إقليم البحر الأحمر وخليج عدن أو على مستوى أوسع في أماكن عديدة من العالم، كما أن الأنشطة البرية بدورها من أهم مصادر تلوث البيئة البحرية، وعليه فقد حرصت دول الإقليم وعلى رأسها المملكة العربية السعودية على توقيع وتنفيذ بروتوكول لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في البحر الأحمر وخليج عدن لعام ٢٠٠٥م، وعلى إثر استكمال تطوير برامج العمل الوطنية لحماية البيئة البحرية من التلوث من المصادر البرية في جميع دول الإقليم، قامت الهيئة بتشكيل مجموعة عمل إقليمية لحماية البيئة البحرية من مياه الصرف، وقد عقدت المجموعة اجتماعها الأول في فبراير ٢٠١١م، وخرجت بعدة توصيات كان من أهمها

مشروع برنامج الرصد المستدام

في الساحل السعودي

للبحر الأحمر





المياه والكهرباء لربط ما لا يقل عن ٩٠٪ من مياه الصرف في المدن الساحلية للبحر الأحمر بالشبكات العامة ومعالجتها في محطات معالجة حديثة وبمستوى معالجة ثلاثية بحلول عام ٢٠١٥م. كما أن إدارة المياه في جدة من خلال شركة المياه الوطنية قد أضافت نقلة نوعية في قضيتي استخدام المياه العذبة وتعزيز قدرات معالجة مياه الصرف في مدينة جدة.

وسيقوم المشروع بتقييم الطاقات الاستيعابية لمحطات المعالجة وفعالية تشغيلها من خلال أخذ عينات لمياه الصرف والمياه المعالجة والتأكد من مطابقة المياه المعالجة للمواصفات القياسية للمحطات ومطابقتها للمواصفات القياسية في المملكة، على أن يكون الهدف الرئيس من هذا التقييم هو التأكد أن المحطات تعمل بمواصفاتها التصميمية وتصويب أي أخطاء إن وجدت لا سيما أنه من الوارد أن تكون هناك أخطاء تشغيلية أحيانا في محطات المعالجة.

بدا واضحا من خلال العروض أن المياه المعالجة بمستوى معالجة ثلاثية سيمكن الاستفادة منها مباشرة في الصناعة وفي التخضير من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية، ولكن سيبقى ما نسبته حوالي ٥٠٪ المياه المعالجة تشكل ثروة وطنية. وعليه فلا بد من تنفيذ مشروع وطني تتضافر فيه جهود الجهات المختلفة واستقطاب القطاع الخاص للاستفادة منها في الزراعة.

البدا بجهود تقدير أحمال الملوثات من مياه الصرف على البحر الأحمر وخليج عدن بحسابات وقياس اوزان الكتلة، ومن ثم التوجه نحو النمذجة الرياضية عند توفر قدر كافٍ من المعلومات الموثوقة التي تكمن من تطوير نماذج ومعايرتها، وكذلك تطوير مشاريع على أرض الواقع في الدول لإزالة المعوقات نحو تحقيق هذه الأهداف.

وتنفيذاً لتوصيات مجموعة العمل الإقليمية، قامت الهيئة بالتعاون مع المنسقين الوطنيين في الدول بإعداد مقترحات لمشاريع على أرض الواقع بهدف استكمال المعلومات اللازمة لإدارة مياه الصرف على سواحل البحر الأحمر في دول الهيئة.

انطلاق مشروع تقدير أحمال التلوث والإدارة العلمية لمياه الصرف لحماية البيئة البحرية والساحلية

بالتعاون ما بين الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، تم البدء بتنفيذ فعاليات مشروع تقدير أحمال الملوثات وانتشارها في البيئة البحرية واتباع الوسائل العلمية في معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف لحماية البيئة البحرية والساحلية، وقد بدأ تنفيذ فعاليات المشروع بورشة عمل افتتاحية عقدت في مارس ٢٠١٢م، شاركت فيها العديد من الجهات المعنية ومنها وزارة المياه والكهرباء، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، أمانة جدة، ووزارة الزراعة وشركة المياه الوطنية، يستند هذا المشروع إلى عدة أسس قانونية وطنية وإقليمية ودولية لعل من أبرزها البروتوكول الإقليمي لحماية البيئة البحرية من التلوث من المصادر البرية الذي تم توقيعه بالأحرف الأولى من قبل كل الدول الأعضاء في الهيئة، وكانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي صادقت على هذا البروتوكول.

وقد أكد المشاركون في ورشة العمل على أهمية هذا الموضوع وأبدو استعدادهم كممثلين للجهات التي ينتمون لها لتقديم كل الدعم والمساعدة في إنجاح المشروع، وقد تم في ورشة العمل عرض الوضع الراهن لمياه الصرف والجهود التي تقوم بها الجهات المختلفة من أجل رفع كفاءة معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها، وقد تبين من خلال ورشة العمل أن هناك خطة طموحة لدى وزارة

مشروع تقييم وإدارة موارد

الكربون الأزرق

الكربون الأزرق هو الكربون الذي يتم امتصاصه من الجو واختزانه في النباتات والتربة في النظم البيئية الساحلية، وتلعب هذه البيئات بذلك دوراً مهماً في تخفيف انبعاثات الكربون الجوي وظاهرة احتراق كوكب الأرض وتغير المناخ. وتشمل البيئات المهمة للكربون الأزرق غابات المانجروف والحشائش البحرية والمستنقعات الساحلية.

وفي بداية عام ٢٠١٣م، بدأت الهيئة إجراء دراسات تقييم أولية حول موارد الكربون الأزرق في سواحل البحر الأحمر وخليج عدن، لبحث إمكانية الاستفادة من وسائل التكيف والتخفيف فيما يتعلق بتغير المناخ من خلال

تعزيز خطط صون وتنمية هذه الموارد، وقد أظهرت نتائج التقييم الأولية بأن سواحل المملكة تضم الموارد والإمكانات الأكبر في هذا المجال، مما شجع الهيئة على البدء في تنفيذ مشروع على أرض الواقع في هذا المجال خاص بسواحل المملكة بالتعاون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة كمشروع نموذجي في الإقليم.

و في أبريل ٢٠١٣م تم البدء في أنشطة المشروع، حيث نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة ورشة عمل حول «تقييم موارد الكربون الأزرق وإدارتها في سواحل المملكة العربية السعودية» بمقر الهيئة في جدة. وشارك في الورشة خبراء ومختصون من الهيئة الإقليمية والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بجانب خبراء من وزارة البترول ووزارة الزراعة والهيئة السعودية للحياة الفطرية وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وجهات أكاديمية وبحثية أخرى.



الكربون الأزرق Blue Carbon

تعتبر الأنماط المختلفة للأراضي الرطبة في المناطق الساحلية (مثل غابات المستنقعات والمانجروف ومروج الحشائش البحرية والأراضي الخثة والمستنقعات الملحية والسبخات) بالوعات مهمة للكربون. الظروف اللاهوائية التي تتميز بها تربة هذه الأراضي تقلل كثيراً من معدلات تحلل الكربون، مما يساهم بفعالية في التخزين طويل الأمد العميق للكربون في تربتها التي يبلغ عمقها عدة أمتار، وتخزن تربة الأراضي الرطبة حوالي ٢٥% من الكربون الموجود في التربة في العالم (ما يقرب من ٥٥٠ جيجاطن). في نفس الوقت يصطاد الهكتار الواحد من هذه الموائل متوسط ما يبلغ ٣,٠ طن من الكربون سنوياً.

لذلك يمثل صون واستعادة المانجروف وحماية الحشائش البحرية والأراضي الرطبة حماية لبالوعات الكربون الضخمة التي تمتلكها، وفي نفس الوقت يؤدي قطع وتدهور هذه النظم البيئية إلى تحرير الكربون المخزن في تربتها منذ أمد بعيد مما يحولها إلى مصادر انبعاث بدلاً عن كونها بالوعات مهمة للكربون الجوي.



وقدراتها التخزينية للكربون، وحالتها البيئية، وجهود المحافظة والإدارة وإمكانية توظيف الموارد للاستفادة القصوى من خدمات امتصاص وتخزين الكربون الجوي، وتطوير وتنفيذ إستراتيجية وخطة عمل وطنية في هذا المجال.

• تعزيز وإبراز دور وإمكانات المملكة في إدارة موارد الكربون الأزرق وتنميتها.

• تحديد الاحتياجات البحثية والمعلوماتية في الرصد والتقييم مثل المساحات الموجودة للمانجروف والحشائش البحرية والسبخات والمستنقعات الساحلية، الأنواع والتوزيع والكتلة الحيوية ومحتوى الكربون في النباتات والتربة، ومعدلات الاصطياد (sequestration)

• تقييم الوضع الراهن وتفعيل خطط وبرامج الصون والإدارة الحالية والمستقبلية وجهود الحماية والاستعادة.



تم في الورشة مناقشة أولويات أنشطة المشروع ودراسات التقييم والتوصل إلى توصيات محددة تمثلت في:

• توفير قاعدة بيانات متكاملة حول موارد الكربون الأزرق من حيث المساحات



بزيارة منطقة جازان خلال الفترة ١٢-١٤ نوفمبر ٢٠١٢م، حيث تم تجميع معلومات أساسية حول المشروع لتحديد الأنشطة المطلوبة لمعالجة المشكلات، وزيارة عدة مواقع والاجتماع مع الجهات ذات الصلة والمعنية بالمشروع شملت جمعية الصيادين وفرع الرئاسة في جازان وإدارة مركز أبحاث الثروة السمكية، وقسم المصائد البحرية، والنادي البحري، ونادي أصدقاء البيئة وإدارة مرفأ فرسان السياحي التابع للهيئة العامة للسياحة والآثار، وتم من خلال هذه الاجتماعات تحديد وصياغة مقترحات لأنشطة التوعية وتنمية القدرات للمشروع بالتركيز على الأولويات التالية:

- تنظيم ورشة عمل للجهات الحكومية المعنية والصيادين وملوك القوارب بهدف التنسيق والتوعية.
- إصدار مطبوعات توعوية للحد من المشاكل والتعريف بها .
- توفير حاويات لتجميع المخلفات خاصة علب الزيوت.

مشروع التوعية البيئية

في ساحل منطقة جازان

قامت الهيئة بالتعاون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بتطوير وتنفيذ مشروع للتوعية البيئية في سواحل منطقة جازان، وذلك ضمن برنامج مشروعات على أرض الواقع التي تنفذها الهيئة في الدول الأعضاء، ويهدف المشروع إلى معالجة بعض المشاكل البيئية على شواطئ منطقة جازان التي تعزى لغياب وضعف الوعي البيئي وتنمية القدرات في مجال التقييم البيئي واستعادة البيئات الساحلية المتأثرة.

تم تكوين فريق لتنفيذ المشروع من الهيئة والرئاسة، وقام الفريق



الموضوعات الخاصة بالموارد البحرية والساحلية. لاحقاً تم تركيب لوحات ارشادية، وتنظيم حملات التنظيف، ومعرض توعوي، بالإضافة إلى دعم الجمعيات الطوعية بالمواد والمطبوعات خاصة نادي اصحاء البيئة لتشجيع استدامة الاعمال التوعوية بالمنطقة. وضمن أنشطة المشروع تم تنظيم ورشة تدريبية بجازان ودراسة مسح أولية حول ظاهرة التجمع الموسمي لأسماك الحريد بجزر فراسان. تركزت الورشة التدريبية في طرق رصد وتقييم البيئات الساحلية الرئيسية في المنطقة مثل الشعاب المرجانية وغابات المانجروف ومروج الحشائش البحرية والبيئات الشاطئية الأخرى، كما تناول التدريب طرق استزراع المانجروف واستعادة البيئات المتدهورة، وتم استعراض عدة حالات دراسة في هذا المجال. وشارك في الورشة متدربون من جهات محلية مختلفة (انظر الجدول التالي)

- تنظيم حملات لتنظيف الشواطئ في المواقع ذات الأولوية .
- تنظيم معارض توعوية وتركيب لوحات إرشادية ثابتة على أماكن يتم تحديدها.
- تنظيم ورشة تدريبية للمختصين المحليين لتنمية القدرات في مجال رصد وتقييم البيئات الساحلية وطرق استعادة البيئات المتدهورة.
- دعم النادي البيئي التطوعي الذي تشرف عليه الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بمنطقة جازان، بهدف استدامة أنشطة المشروع في المستقبل من خلال مشاركة المجتمع.
- بدء تنفيذ المشروع في مطلع هذا العام بعقد ورشة عمل في مدينة جازان، حيث شاركت في الورشة عدة جهات حكومية معنية بالبيئة البحرية بالإضافة إلى الجمعيات التطوعية لمكافحة مشكلة النفايات المبعثرة في الشواطئ والجزر عامة وفي مرفأ الصيادين في مدينة جيزان خاصة، كما تم التنسيق لتنفيذ حملات تنظيف للشواطئ وحملة توعية بيئية تتناول

المشاركون في الورشة التدريبية حول رصد واستعادة البيئات الساحلية (جازان، أبريل ٢٠١٣هـ):

اسم المشارك	جهة العمل
عقيد بحري / حمد بن اسماعيل البر	حرس الحدود / جازان
حسن محمد صالح الذروي	القوة البحرية / جازان
فهد محمد بن حدادي	القوة البحرية / جازان
غازي أحمد محمد عيسى	محمية جزر فرسان
مراد محمد عيسى	محمية جزر فرسان
خالد سعيد ستقوف	الثروة السمكية / جازان
محمد أحمد محمد معديس	مركز أبحاث الثروة السمكية / جازان
أحمد محمد المنقري	كلية التقنية / خميس مشيط
عبد الله سعيد سيف الشهراني	كلية التقنية / خميس مشيط
يحي علي علي عبيدي	نادي أصدقاء البيئة / جازان
أنور على حسين عارف	نادي أصدقاء البيئة / جازان
عيسى علي مسلم	ميناء جازان
أحمد على عاكف مقفوري	ميناء جازان
سلطان إبراهيم هادي كريري	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / أبها
يوسف أحمد أبو شرحة	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / أبها
عامر محمد الشديدي	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / أبها
سعد محمد آل مستور القحطاني	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / أبها
يحي على محمد صالح	مركز غواص جازان
فؤاد أحمد حكيمي	مركز غواص جازان
مصلح علي القرني	الدفاع المدني / إدارة جازان
عبد الرحمن حمود البكري	الدفاع المدني / إدارة جازان
معاذ محمد علي جاري	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / جازان
محمد علي هادي القحطاني	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / جازان
محمد منصور أبو طالب	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / جازان
عبد الرحمن أبكر محمد	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / جازان
عمر محسن موسى حكيمي	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / جازان
أبو بكر عبد اللطيف عقيل	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / جازان
عبد اللطيف عبد الله عقيل	مدير فرع الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / جازان
عبد الوهاب أحمد محمد عليان	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة / جدة
موسى محمد الأقصم	كلية العلوم / جامعة جازان



الأنشطة المنفذة في المملكة ضمن البرامج والمشروعات الإقليمية للهيئة

المشروع الإقليمي حول «خفض انبعاث الملوثات العضوية الثابتة»

استوكهولم الموقع عليها من دول الإقليم، وقد تم تنفيذ المشروع بتمويل من مرفق البيئة العالمي (GEF) وشاركت فيه من دول الإقليم كل من المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية السودان والجمهورية اليمنية، واستمر تنفيذ المشروع حوالي ثلاثة أعوام، وشاركت المملكة بفعالية مع الهيئة في جميع الأنشطة الإقليمية في إطار المشروع من ورش واجتماعات فنية ودراسات، كما تم

في مارس ٢٠٠٩م وقعت الهيئة اتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقوم بموجها الهيئة بتنفيذ مشروع إقليمي مشترك مع المنظمة الدولية «لتعزيز إستراتيجيات الحد من انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة»، والتي تصدر من بعض الصناعات وأنشطة التخلص من النفايات، وذلك عن طريق استخدام أفضل الوسائل التكنولوجية وأفضل الممارسات البيئية الممكنة انسجاماً مع اتفاقية



- دراسات تقييم التقنيات في الصناعات ووضع تصور لتطبيق أفضل الممارسات البيئية الممكنة وأفضل التقنيات المتاحة.
- توفير جهازين لجمع عينات هواء المداخن. وقد تم التدريب على استخدام الجهاز في المملكة العربية السعودية بالتنسيق مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وبالتعاون مع إحدى الصناعات المهمة، وقد تلقى التدريب متخصصون من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة ومن الهيئة الملكية للجبيل وينبع، والهيئة الإقليمية.
- توفير أجهزة جمع عينات الهواء المحيط وتسليمها للدول والتدريب على استخدامها، وقد شارك في التدريب خبير من الشركة الموردبة بالإضافة إلى خبير من الهيئة.
- جمع وتحليل عينات من الهواء المحيط ومن الرسوبيات البحرية دول الإقليم، وقد شارك في عملية جمع العينات الفنيون الذين تم تدريبهم من قبل المشروع.
- تطوير الإستراتيجية الإقليمية لخفض الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة.
- ورشة عمل وطنية للتدريب والتوعية والتواصل المجتمعي بشأن الملوثات العضوية الثابتة في المملكة العربية السعودية (تم عقد ورش مماثلة في كلٍ من مصر والأردن والسودان). بالإضافة إلى أهداف التدريب، فقد أسهمت هذه الورش في توسيع الشراكات.
- ورشة العمل الإقليمية والتدريبية حول «تحضير العينات لتحاليل الملوثات العضوية الثابتة مع التركيز على تحاليل الديوكسين والفيوران» خلال الفترة ١٦-١٩ ديسمبر ٢٠١٢م بالتعاون مع مختبرات بن حيان العقبة الدولية التابعة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في مدينة العقبة بالأردن بمشاركة ١٥ مختصاً من دول الإقليم؛
- ورشة العمل الإقليمية الختامية للمشروع حول «استعراض وتوثيق النتائج واختتام تنفيذ مشروع خفض الإستراتيجي للانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في المناطق الساحلية» خلال يومي ١٧-١٨ يونيو ٢٠١٢م، بالمقر الرئيسي للهيئة بجدة، المملكة العربية السعودية.

تنفيذ العديد من الأنشطة النموذجية الوطنية بالمملكة ضمن خطة تنفيذ المشروع، وتضمنت أهم هذه المشاركات والأنشطة ما يلي (مع تلخيص فعاليات بعض الأنشطة ك نماذج):

- الاجتماعات الفنية الخامس للجنة توجيه المشروع (٦ اجتماعات إقليمية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢م)، والتي تم من خلالها توجيه ومتابعة خطة تنفيذ المشروع وخطط العمل التفصيلية لمكوناته حتى نهاية المشروع، وقد تم عقد عدة اجتماعات منها بالمملكة العربية السعودية.
- إعداد القوائم الفنية لمصادر الملوثات العضوية الثابتة في دول الهيئة المشاركة بالمشروع.

المشروع الإقليمي حول «خفض انبعاث الملوثات العضوية الثابتة في المناطق الساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن»

تعرف الملوثات العضوية الثابتة بأنها مواد كيميائية عضوية بطيئة التحلل، تزيد فترة نصف العمر لها عن شهرين في الماء وستة أشهر في التربة والرسوبيات، كما أنها بطيئة التفكك نسبياً في الهواء أيضاً، ويمكن أن تبقى معلقة في الهواء لفترة تصل إلى يومين وذلك فمن الممكن انتقالها من مكان لآخر مع الهواء إلى مسافات بعيدة، كما أنها مواد ضارة للبيئة والإنسان ويمكن ان تتراكم في بعض الكائنات الحية التي يستهلكها الإنسان فيصل ضررها اليه عن طريق الغذاء.

وخلال ٢٠٠٩-٢٠١٢م قامت الهيئة بتطوير وتنفيذ مشروع إقليمي مشترك مع المنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «لتعزيز استراتيجيات الحد من انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة» باستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية وأفضل الممارسات البيئية المتاحة انسجاماً مع اتفاقية استوكهولم، وذلك بدعم من مرفق البيئة العالمي، وشاركت في المشروع من دول الهيئة كل من السعودية ومصر والأردن والسودان واليمن.

طرق جمع ومعالجة العينات البيئية لتحليل الديوكسين والفيوران

مصر العربية. واشتملت الورشة على محاضرات نظرية للتعريف بطرق جمع العينات البيئية المختلفة كالماء والهواء والتربة، بالإضافة إلى طرق معالجة وإعداد العينات تمهيداً لتحليل محتواها من الديوكسين والفيوران. كما اشتمل التدريب على رحلات ميدانية تم خلالها التدرب على مختلف الطرق والأدوات المستخدمة في جمع العينات البيئية، وكيفية معالجتها وحفظها لحين تحليلها. المشاركون من المملكة العربية السعودية في الورشة:

الاسم	جهة العمل
أ. سعد علي الشمrani	أخصائي بيئي
أ. ناصر أحمد مشعي	أخصائي بيئي
أ. عبدالله أحمد بجيلي	مدير السلامة الكيميائية

عقدت الهيئة ورشة عمل تدريبية إقليمية في مجال «جمع ومعالجة العينات لتحليل الديوكسين والفيوران» في الفترة ما بين ٢٧ - ٣١ مارس ٢٠١٠م، بالتعاون مع المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية التابع لوزارة الزراعة في جمهورية مصر العربية، وذلك في إطار تنفيذ المشروع الإقليمي «تعزيز الإستراتيجيات للحد من الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن» والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

شارك في الورشة ١٢ متدرباً من دول الإقليم، وقد قام بالتدريب خبراء في مجال جمع وتحليل العينات البيئية في كل من المعمل المركزي التابع لوزارة الزراعة، وجهاز شؤون البيئة في جمهورية





إعداد القوائم الفنية لمصادر الملوثات العضوية الثابتة بالمملكة العربية السعودية



المشاركون من المملكة العربية السعودية في الورشة:

الاسم	جهة العمل
أ. مصطفى بلال	وزارة البترول
أ. تركي احمد السعيد	هيئة المدن الصناعية
م. سعد الغامدي	وزارة التجارة والصناعة
م. زياد اليحي	وزارة التجارة والصناعة
أ. فؤاد مبارك السعيد	الشركة السعودية للكهرباء
أ. مكي علي	الهيئة الملكية بينبع
د. محمد علي قربان	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
د. زيد عبد الله العثمان	جامعة الملك سعود (قسم الكيمياء)
أ. ناصر احمد مشعي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
د. شعيل احمد	جامعة الملك عبد العزيز (قسم الكيمياء)
م. سامح محمد حمزة	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)

بالتعاون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة نظمت الهيئة الإقليمية في مقرها بجدة ورشة عمل حول إعداد القوائم الفنية لمصادر الملوثات العضوية الثابتة في المملكة العربية السعودية، وذلك خلال الفترة ٣-٤ يوليو ٢٠١٠م، وفي إطار تنفيذ المشروع الإقليمي* «تعزيز الإستراتيجيات للحد من الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن»، هدفت الورشة إلى تدريب متخصصين وطنيين بالمملكة على إعداد القوائم الفنية لمصادر الملوثات العضوية الثابتة باستخدام الطرق والأدوات القياسية المعتمدة بموجب اتفاقية ستوكهولم. حيث شارك فيها مختصون من كل من الهيئة والرئاسة وعدد من الوزارات والجامعات والجهات ذات العلاقة.

استخدام أجهزة جمع العينات من الهواء المحيط لتحليل الملوثات العضوية الثابتة

والمطلوبات الأساسية لعملية جمع العينات، بالإضافة للتدريب على التعامل مع جهاز جمع العينات والتعرف على أجزائه المختلفة بالإضافة إلى التعرف على كيفية تشغيله واستخدامه في جمع العينات، أما بالنسبة للجزء التطبيقي فقد تم خلاله التدريب على التعامل مع أجهزة جمع العينات وتشغيله، وتطبيق عملي لتركيب الجهاز وتشغيله لجمع عينات، بالإضافة إلى إعداد العينة تمهيدا لإرسالها للمختبرات المختصة للتحليل، وإعدادات وصيانة الجهاز قبل وبعد عملية جمع العينات.

المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
أ.عبدالله بجليبي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.ناصر احمد مشعي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.سعد الشمراني	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)

عقدت الهيئة بالتعاون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة ورشة عمل تدريبية مكثفة حول استخدام أجهزة جمع العينات من الهواء المحيط، وذلك خلال الفترة ١٢ - ٣/١٣ / ٢٠١١م وفي إطار أنشطة المشروع الإقليمي «تعزيز الإستراتيجيات لخفض الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن» والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

هدفت الورشة إلى تدريب وتأهيل مختصين وطنيين على التعامل مع واستخدام أجهزة جمع العينات من الهواء المحيط، وإعداد فريق مؤهل قادر على جمع العينات المختلفة والتعامل مع أجهزة جمع العينات من الهواء المحيط، وقد شارك في الورشة ستة متخصصين من الهيئة والرئاسة، وقد تم عقد التدريب في مقر الهيئة بجدة، حيث اشتمل على جزءين، جزء نظري، احتوى على محاضرات حول تقنية جمع العينات من الهواء المحيط،



استخدام أفضل التقنيات المتاحة والممارسات البيئية للحد من الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية

والجمهورية اليمنية.
وقد عقدت هذه الورشة بعد أن استكمل في المراحل السابقة للمشروع إعداد قوائم جرد الملوثات العضوية الثابتة المعروفة في المرفق «C» من اتفاقية استوكهولم، والتي تم حصرها بشكل خاص للمناطق الساحلية في الدول المشاركة. ومن ثم تم تحديد المواقع ذات الأولوية التي يمكن أن تنفذ فيها أفضل التقنيات المتاحة / وأفضل الممارسات البيئية استناداً إلى هذه القوائم. والهدف الرئيسي من تنفيذ أفضل التقنيات المتاحة / وأفضل الممارسات البيئية هو خفض الانبعاثات غير المقصودة للملوثات العضوية الثابتة حسب المادة ٥ من اتفاقية استوكهولم لحماية صحة البيئة والإنسان. شارك في الورشة ١٠ خبراء وطنيون متخصصون، حيث هدفت هذه الورشة

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في مقرها بجدة ورشة عمل إقليمية لتدريب مدربين حول استخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية للحد من الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة، وذلك خلال الفترة ٥ - ٧ يوليو ٢٠١٠م، وضمن أنشطة المشروع الإقليمي «تعزيز الإستراتيجيات للحد من الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن» والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بتمويل من مرفق البيئة العالمي (GEF) وتشارك فيه من دول الإقليم كل من المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية السودان





/ وأفضل الممارسات البيئية لخفض انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة للنشاطات التي تم تحديدها سابقاً في قوائم الجرد للدول المشاركة، وذلك للمساعدة في وضع تصور لبرامج الرصد البيئي ودراسات الأثر الاجتماعي-الاقتصادي المطلوبة .
المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الإسم	جهة العمل
أ.سليمان محمد الزين	مدير عام السلامة الكيميائية (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
م. زياد بن أحمد اليحيى	وزارة الصناعة والتجارة
م.فارس علي النجراني	وزارة الثروة المعدنية

إلى إلقاء الضوء على أفضل التقنيات المتاحة / وأفضل الممارسات البيئية لنشاطات مختارة، ومسارات انتشار الملوثات العضوية الثابتة والفئات الأكثر عرضة لها، ومن ثم وضع منهجية لتطوير أنشطة التوعية العامة للفئات المعرضة لهذه الملوثات، وتأهيل المشاركين في هذه الورشة لتدريب أعداد أكبر من المتخصصين في بلادهم ضمن إطار تنفيذ المشروع أيضاً، وقد اشتملت الورشة على محاضرات للتعريف بأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية. وأدوات التوعية العامة المتعلقة باتفاقيات استكهولم والتعريف بوسائل تقييم الأثر الاجتماعي-الاقتصادي والآثار الصحية المرتبطة بعملية إدارة الملوثات العضوية الثابتة. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد فرق المستشارين الوطنيين الذين سيقومون بتنفيذ إعداد إستراتيجيات تطبيق أفضل التقنيات المتاحة

استخدام أجهزة جمع عينات المداخل لتحليل الملوثات العضوية الثابتة

المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO). هدفت الورشة إلى تدريب وتأهيل مختصين وطنيين على التعامل مع واستخدام أجهزة جمع العينات من الهواء المحيط، وإعداد فريق مؤهل قادر على جمع العينات المختلفة والتعامل مع أجهزة جمع العينات من الهواء المحيط. وقد شارك في الورشة ستة متخصصين من الهيئة والرئاسة. وقد تم عقد التدريب في مقر الهيئة بجدة، حيث اشتمل على جزئين، جزء نظري، احتوى على محاضرات حول تقنية جمع العينات من الهواء المحيط، والمتطلبات الأساسية لعملية جمع العينات، بالإضافة للتدريب على التعامل مع جهاز جمع العينات والتعرف على أجزائها المختلفة بالإضافة إلى التعرف على كيفية تشغيله واستخدامه في جمع العينات، أما بالنسبة للجزء التطبيقي فقد تم خلاله التدريب على التعامل مع أجهزة جمع العينات وتشغيله، وتطبيق عملي لتركيب الجهاز وتشغيله لجمع عينات، بالإضافة إلى إعداد العينة تمهيداً لإرسالها للمختبرات المختصة للتحليل، وإعدادات وصيانة الجهاز قبل وبعد عملية جمع العينات.

المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
أ.عبدالله بجليبي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.ناصر احمد مشعيم.	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.سعد الشمراي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
م. أيمن عبد السلام	الهيئة الملكية ينبع

عقدت الهيئة بالتعاون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة ورشة عمل تدريبية مكثفة حول استخدام أجهزة جمع العينات من الهواء المحيط، وذلك خلال الفترة ١٢ - ٣/١٣ / ٢٠١١م، وفي إطار أنشطة المشروع الإقليمي «تعزيز الإستراتيجيات لخفض الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن» والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع منظمة الأمم



تحضير العينات لتحاليل الملوثات العضوية الثابتة مع التركيز على تحاليل الديوكسين والفيوران



أحد الخبراء يقوم بعملية جمع العينات

حيث تركزت المحاضرات النظرية حول التعريف بالملوثات العضوية الثابتة ومخاطرها على صحة الإنسان والبيئة، وعمليات جمع العينات البيئية المختلفة والتعامل معها وإعدادها من أجل إرسالها للمختبر للتحليل، كما تطرقت إلى أواني وأدوات جمع العينات المعيارية والبدايل البسيطة المتاحة من السوق المحلي، بالإضافة لمعايير ضبط الجودة في جمع العينات ومعالجتها، فيما تركز الجزء العملي والميداني على جمع عينات تجريبية من عدة أوساط بيئية (هواء، رسوبيات بحرية، محار، أسماك) واستخدام أجهزة وأدوات جمع العينات، بالإضافة لكيفية إعداد العينات لإرسالها للتحليل، كما اشتمل الجانب العملي على استعراض لكيفية تحضير وتحليل العينات وقياس تراكيز الديوكسين والفيوران فيها.

المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
أ. محمد سعيد زراري	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ. حسن سالم العامودي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ورشة عمل إقليمية حول «تحضير العينات لتحاليل الملوثات العضوية الثابتة مع التركيز على تحاليل الديوكسين والفيوران» خلال الفترة ١٦-١٩ ديسمبر ٢٠١٢م بالتعاون مع مختبرات بن حيان العقبة الدولية التابعة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في مدينة العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

يأتي انعقاد هذه الورشة في إطار تنفيذ الإستراتيجية الإقليمية لخفض الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن التي تنفذها الهيئة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، وقد انبثقت الإستراتيجية عن مشروع إقليمي نفذته الهيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بهدف تعزيز استخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية الممكنة في خفض الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في المناطق الساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن خلال الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٢م.

وقد هدفت الورشة إلى تدريب وإعداد كوادر فنية مؤهلة في دول الإقليم للقيام بعملية جمع العينات من الأوساط البيئية المختلفة وإعدادها لإرسالها للتحليل في المختبرات المتخصصة، وتكمن أهمية الورشة في أنه لا يمكن توفير المعامل المتخصصة في تحاليل الملوثات العضوية الثابتة لا سيما الديوكسين والفيوران في كل دول الإقليم مما يوجب نقلها إلى الدول التي تتوفر لديها هذه الإمكانيات.

شارك في الورشة حوالي ١٥ متخصصاً من دول الإقليم (مصر، السودان، السعودية، الأردن واليمن)، وقد امتدت الورشة على مدى أربعة أيام واشتملت على عدة محاضرات نظرية وتدريب عملي ميداني ومعلمي.

الهيئة تنفذ عملية جمع عينات في المملكة العربية السعودية لمشروع الملوثات العضوية الثابتة



في إطار تنفيذ المشروع الإقليمي «تعزيز الإستراتيجيات لخفض الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن» والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، قامت الهيئة بمشاركة أخصائيين من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بجمع عينات من أوساط بيئية مختلفة (عينات من الهواء المحيط ومن الرسوبيات) وذلك من عدة مواقع على الساحل السعودي للبحر الأحمر، وذلك بهدف تحليل محتواها من الديوكسين والفيوران، حيث تم في مرحلة سابقة من المشروع تدريب

الأخصائيين على عملية جمع العينات من الأوساط البيئية المختلفة. وقد تم إرسال هذه العينات لتحليلها في أحد المختبرات العالمية المعتمدة لإجراء القياسات اللازمة وتحديد تراكيز هذه الملوثات، وبالتالي تحديد خط أساس مرجعي لمستويات هذه الملوثات في الأوساط البيئية المختلفة للسواحل السعودية على البحر الأحمر. المشاركون من المملكة العربية السعودية :



الاسم	جهة العمل
أ. سعد علي الشمراطي	الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
أ. عبد الله أحمد بجيلي	الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
أ. ناصر أحمد مشعي	الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
م. أيمن عبد السلام	الهيئة الملكية للجيبيل وينبع

المشروع الإقليمي حول «إدارة مياه اتزان السفن»



المشروع العالمي حول «إدارة مياه اتزان السفن»

تنفذ المشروع العالمي لمياه التوازن كل من المنظمة الدولية البحرية (IMO) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، بالشراكة مع عدة منظمات للبحار الإقليمية ودولها الأعضاء في مختلف أنحاء العالم. ويسعى المشروع إلى تحقيق تعاون دولي في معالجة مشكلة التلوث والأنواع الدخيلة المرتبطة بمياه التوازن، وذلك من خلال مكونات عدة تتعلق بتقييم الجوانب التشريعية والإجراءات القانونية، وبناء قواعد بيانات والقدرات المؤسسية لإدارة مياه التوازن، وتأسيس برامج مراقبة للكانات الدخيلة؛ نشر الوعي بتأثيرات مياه التوازن وتشجيع مشاركة الجهات المستفيدة؛ وإيجاد البدائل التكنولوجية في استخدام وإدارة مياه التوازن؛ تمثل الهيئة إحدى منظمات البحار الإقليمية المشاركة في تنفيذ المشروع، حيث شاركت الهيئة في الإعداد له من خلال ورشة إقليمية عقدت في عام ٢٠٠٦م، ولاحقاً في عام ٢٠٠٧م. توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة والمنظمة البحرية الدولية بخصوص شراكة الهيئة في تنفيذ المشروع الذي بدأ العمل فيه عام ٢٠٠٨م، حيث تتولى الهيئة تنفيذ أنشطة المشروع في الإقليم خلال ٢٠٠٨م-٢٠١٤م.

يأتي اهتمام الهيئة ببناء القدرات الوطنية في مجال إدارة مياه اتزان السفن ضمن المساعي التي تبذلها لدعم قدرات الدول لتطبيق المادة (٨) من البروتوكول الإقليمي الخاص بحفظ التنوع الإحيائي وتأسيس شبكة المحميات البحرية بالإقليم (٢٠٠٥م)، وتعنى هذه المادة بمنع ومكافحة ورصد الأنواع الدخيلة والمعدلة وراثياً، وفي هذا المضمار تولت الهيئة تنفيذ أنشطة المشروع العالمي حول إدارة مياه اتزان السفن في الإقليم في مرحلتي المشروع الإعدادية (٢٠٠٥-٢٠٠٧م) والتنفيذية (٢٠٠٨-٢٠١٣م) بالتعاون مع المنظمة البحرية. وقد شاركت المملكة في جميع أنشطة المشروع الإقليمية التي نفذتها الهيئة من دورات تدريبية وورش عمل، وتطوير الاستراتيجية الإقليمية، بجانب التعاون مع الهيئة في تطوير الاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه التوازن بالمملكة في إطار المشروع. وتضمنت أهم هذه المشاركات والأنشطة ما يلي (مع تلخيص فعاليات بعض الأنشطة كمنادج):

الدورة التدريبية الإقليمية حول «إدارة مياه التوازن»



للمساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية، وشمل برنامج الورشة حزمة من المعلومات النظرية والتقنية حول إدارة مياه التوازن، تمت تغطيتها بواسطة سلسلة من المحاضرات، والتدريبات العملية، وقد تم توزيع مقرر الورشة في عدة وحدات تدريبية تضمنت مقدمة عن إدارة مياه التوازن؛ ومعايير إدارة مياه التوازن؛ والاعتبارات التشغيلية لإدارة مياه التوازن على ظهر السفن؛ وإدارة مياه التوازن في الموانئ والدول الساحلية؛ والالتزام باللوائح والرصد وتفعيل القوانين؛ وإدارة غزو الكائنات الدخيلة؛ وتطوير الخطط الوطنية والإقليمية لإدارة مياه التوازن؛ والدعم الفني والتعاون الإقليمي لإدارة مياه التوازن.

المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
أ. أحمد الحربي.	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)

في إطار تنفيذ البرنامج العالمي لإدارة مياه التوازن، والبرنامج التدريبي السنوي للهيئة، تم تنظيم دورة تدريب إقليمية حول إدارة مياه التوازن، وذلك في مدينة عدن بالجمهورية اليمنية خلال الفترة ٢٣ - ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨م، وقد تم تنظيم الدورة بالشراكة مع المنظمة البحرية الدولية، وبالتعاون مع الهيئة العامة للشؤون البحرية بالجمهورية اليمنية، وقد هدفت الورشة إلى تزويد المتدربين بالمعرفة والمهارات اللازمة ورفع القدرات في مؤسساتهم لتحقيق التطبيق الفعال للاتفاقية الدولية لإدارة مياه التوازن، كما هدفت الدورة إلى نقل هذه المعرفة إلى نطاق واسع من الجهات ذات العلاقة على المستويين الوطني والإقليمي من خلال المتدربين.

ضم فريق التدريب خبيرين من برنامج إدارة مياه التوازن العالمي بالمنظمة البحرية الدولية، بالإضافة إلى خبراء من الإقليم، وحضر الورشة أربعون مشاركاً من دول الإقليم والأمانة العامة للهيئة ومركز الهيئة

الورشة الإقليمية حول الجوانب القانونية في إدارة مياه التوازن



نظمت الهيئة ورشة تدريب إقليمية حول «الجوانب القانونية في إدارة مياه التوازن في البحر الأحمر وخليج عدن» وذلك خلال الفترة ١٧-١٦ ديسمبر ٢٠٠٩م، بمقر مركز الهيئة للمساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية في الغردقة بجمهورية مصر العربية، وتأتي هذه الورشة في إطار برنامج التدريب السنوي وضمن الأنشطة المدرجة تحت مكون بناء القدرات لخطة تنفيذ المشروع الإقليمي لمياه التوازن للعام السابق، حيث تقوم الهيئة بتنفيذ المشروع بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، وقد هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بالنواحي القانونية لإدارة مياه التوازن، فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية والتشريعات الدولية والوطنية ذات الصلة بالاتفاقية، وكيفية إدراج الاتفاقية في السياسات والتشريعات الوطنية والإقليمية.

حضر الورشة ١٨ مشاركاً من دول الهيئة، حيث قام بتدريبهم خبراء من المنظمة البحرية الدولية والهيئة الإقليمية، وتناول برنامج التدريب بالورشة عدة موضوعات تم تنظيمها في خمس وحدات شملت مقدمة عن إدارة مياه التوازن؛ واتفاقية إدارة مياه التوازن؛ والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة باتفاقية مياه التوازن؛ وتطبيقات الاتفاقية الدولية؛ وإرشادات لتطوير التشريعات والقوانين الخاصة بإدارة مياه التوازن على المستويات الإقليمية والوطنية.

المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
أ.حسان المولد	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.ماجد بوقس	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)

إعداد الإطار العام للإستراتيجية الوطنية لإدارة مياه اتزان السفن في «المملكة»



لها علاقة بالبيئة البحرية والعمل البحري، وشملت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة عن وزارة النقل، وزارة البترول، المؤسسة العامة للموانئ، ميناء جدة الإسلامي وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك عبد الله وغيرها من الجهات المعنية في المملكة، حيث حضر الورشة ١٩ مشاركاً.

وكان من أهم توصيات الورشة أن تقوم الهيئة بمتابعة التنسيق مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والتعاون مع المؤسسة العامة للموانئ لإتمام إعداد الخطة الإستراتيجية الوطنية وتطوير برنامج إدارة مياه الاتزان والرواسب بالسفن في المملكة العربية السعودية، والعمل على تشكيل مجموعة عمل وطنية تشمل ممثلين عن كافة الجهات المعنية للإسهام في إعداد خطة العمل والبرنامج. تبع ذلك تنفيذ التقييم السريع بشأن إدارة مياه اتزان السفن ووضع إطار عام للإستراتيجية الوطنية بهذا الشأن.

المشاركون من المملكة العربية السعودية:

قامت الهيئة بالتعاون والتنسيق مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية بتنظيم ورشة العمل الوطنية حول «إعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه اتزان السفن في يوم ٢٠١٢/١١/١٧م، بمقر الهيئة بمدينة جدة، وقد شارك في الورشة ممثلون عن الجهات التي





اسم المشارك	جهة العمل
م. محمود بن عبد الحميد نوح	المؤسسة العامة للموائ
أ. خالد بن عيسى المجلي	المؤسسة العامة للموائ
ك. ناجي بن حامد السهلي	ميناء جدة الإسلامي
أ. محمد شاكر جاها	الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
أ. سعد بن عبدالله اليوسف	وزارة البترول والثروة المعدنية
م. يوسف محمد الشرفا	وزارة البترول والثروة المعدنية
أ.د. عدنان جميل سلامة	جامعة الملك عبد العزيز
د. محمد عمر	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية
أ. سفيان خان	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية
أ. ثامر طلال بخاري	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية
أ. زياد داغستاني	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية
أ. أحمد عطية الشخي	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية
أ. عبدالله سعيد بامهير	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية
م. فريد بن يوسف مراد	وزارة النقل
د. محسن محمد الشرييني عمر	كلية علوم البحار- جامعة الملك عبد العزيز
فهد بوبكر المدفع	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية

الورشة الإقليمية حول طرق التقييم الاقتصادي للموارد البحرية والساحلية



طرق التقييم الاقتصادي للأصول البيئية

يبحث إطار عمل الهيئة على إدراج البيئة في القطاعات الاجتماعية الاقتصادية، ومن الأولويات المهمة في هذا الشأن، تنمية القدرات المتخصصة في التقييم الاقتصادي للنظم البيئية الساحلية والبحرية في الإقليم. وضمن جهود الهيئة في هذا المجال تم تنظيم ورشتين إقليميتين في عام ٢٠٠٨، تناولت الأولى «أسس وطرق التقييم الاقتصادي للأصول البيئية»، بينما تناولت الثانية «إجراءات التعويض عن تدمير الشعاب المرجانية نتيجة جنوح السفن والمراكب». وعلى ضوء نتائج وتوصيات الورشتين، قامت الهيئة بإعداد «دليل استرشادي إقليمي للتقييم الاقتصادي للنظم البيئية البحرية، ودليل استرشادي إقليمي آخر حول «إجراءات التعويض عن تدمير الشعاب المرجانية نتيجة جنوح السفن والمراكب» في الإقليم.

نظمت الهيئة بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO)، ورشة عمل إقليمية في مجال تقييم الجوانب الاقتصادية للموارد البحرية والساحلية خلال الفترة ٦-٨ أبريل ٢٠٠٨م، في مقر الهيئة بجدة، وهدفت الورشة إلى تنمية القدرات في مجال التقييم الاقتصادي للنظم البيئية البحرية والساحلية، وتبادل الخبرات والتجارب بين المتخصصين من دول الإقليم ودول أخرى، شارك في الورشة ١٦ متدرباً، من دول الهيئة، بالإضافة إلى دولة قطر وسلطنة عمان.

قام بالتدريب خبير من معهد الأرض بجنيف-سويسرا وخبيراً من الأردن، شمل التدريب عدة موضوعات أهمها أسس التقييم الاقتصادي للنظم البيئية؛ وتطبيقات عملية لطرق التقييم الاقتصادي المختلفة وملاءمتها للنظم البيئية؛ ودعم متخذي القرار عن طريق دراسات التقييم الاقتصادي؛ تصميم وتطبيق دراسات التقييم الاقتصادي ودراسات التكلفة والمنفعة الاقتصادية؛ بالإضافة إلى تناول بعض المشروعات كنماذج لتطبيق طرق التقييم.

المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
أسامة صلاح الصحفي.	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
صالح عمر مغربي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
عبدالله سعيد باماهر	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
محمد الشبراوي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)

الورشة الإقليمية حول تقييم التعويضات عن تدمير الشعاب المرجانية من جنوح السفن والقوارب



الإقليم في هذا المجال، فقد قامت الهيئة بتنظيم ورشة تدريب إقليمية حول «إجراءات التعويض عن تدمير الشعاب المرجانية نتيجة جنوح السفن والمراكب» خلال الفترة ٣-٥ أغسطس ٢٠٠٨م، بمقر الهيئة في جدة، وهدفت الورشة إلى التدريب على طرق التقييم الاقتصادي لبيئات الشعاب المرجانية، والنواحي الفنية المتعلقة بإجراءات التعويضات من حيث الأسس والمعلومات البيولوجية والبيئية والاقتصادية والقانونية، وقد هدفت الورشة أيضاً إلى تبادل خبرات دول الإقليم في هذا المجال من خلال المناقشات بين المتخصصين، والسعي إلى صياغة دليل استرشادي لإجراءات التعويض على مستوى الإقليم.

شارك في الورشة ٢٠ متخصصاً من دول الإقليم وأربعة من خارج الإقليم، وقام بالتدريب فريق اشتمل على خيرين من هولندا و سويسرا وخير من الإقليم (مصر). وتناول برنامج التدريب موضوعات عديدة أهمها: الجوانب الاقتصادية للشعاب المرجانية وتقنيات التقييم للخسائر الناتجة عن التدمير باعتبار الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة لبيئات الشعاب

يشكل جنوح السفن والقوارب أحد المخاطر الهامة على الشعاب والنظام الإيكولوجي للشعاب المرجانية، ويتباين حجم الضرر من جنوح السفن والقوارب وفقاً لعدة عوامل مثل شدة الجنوح وحجم السفينة أو القارب والشراء البيولوجي لمنطقة الشعاب والأحوال البيئية في منطقة الجنوح، وقدرة النظام البيئي على استعادة التأهيل طبيعياً.

تواجه أغلب حالات التعويض بعض العقبات عند رفعها إلى المحاكم نتيجة بعض الأمور الفنية المتعلقة بالتشريعات البيئية الموجودة، والتقدير الاقتصادي أو المعلومات البيئية والبيولوجية في الدعاوى حيث يتم نقض الدعاوى أو تقدير تعويض متواضع مقارنةً بحجم الأضرار على الشعاب المرجانية، من هذا المنطلق، يصبح من الضروري على المستويين الوطني والإقليمي توفر المعرفة الكافية بالنواحي العلمية والفنية لدى الجهات المسؤولة عن حماية البيئة البحرية، مع الأخذ في الاعتبار تحديد منهجية مسح المنطقة المتضررة، والتقييم الاقتصادي للأضرار وتدابير إعادة التأهيل والرصد، إسهاماً من الهيئة لدعم قدرات



والاقتصادية والاجتماعية في سواحل البحر الأحمر وخليج عدن للمساعدة في دراسات لتقييم

- إجراء دورات تدريبية لرفع كفاءات العاملين والمتخصصين في مجال تقييم الأضرار وإجراءات التعويض عن تدمير الشعاب المرجانية نتيجة جنوح السفن والمراكب. المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
أ.محمد ناصر حسين	المركز البيئي لأبحاث الأسماك بجازان
ا. مرعي حزبان سبران القرني	مراقب بيئي
أ. طارق يوسف أحمد عشاوي	المدير العام للطواريء
أ. سمير سعود جعيدان النخلي	مراقب بيئي
عبد الكريم عبد الله يحيى الزهراني	شركة هونايمر فيلد للأعمال البيئية
د. عبد المحسن عبد الله السفيناتي	جامعة الملك عبد العزيز (قسم العلوم البحرية)

وعرض ومناقشة حالات واقعية لحوادث تدمير شعاب مرجانية نتجت عن جنوح سفن وقوارب من دول الإقليم ومناطق أخرى من العالم، كما قدم المشاركون عروضاً عن الوضع الراهن وإجراءات التعويض المتبعة في دولهم، وبناءً على ما تم من مناقشات أثناء الورشة تمت صياغة عدة توصيات كان من أهمها :

- أهمية تحديد إجراءات موحدة على مستوى دول الإقليم تستخدم الطرق العلمية والإجراءات القانونية المعروفة إقليمياً ودولياً في تقييم الأضرار وتقدير التعويض في حوادث جنوح السفن والمراكب على الشعاب المرجانية؛
- إعداد دليل استرشادي إقليمي لتقييم الأضرار الناتجة عن جنوح السفن والمراكب على الشعاب والتكاليف المترتبة على إعادة تأهيل البيئات المتأثرة
- إنتاج خرائط إقليمية للمناطق ذات الأهمية والحساسية البيئية



الورشة الإقليمية حول صحة الإنسان والبيئة الساحلية والبحرية

الملوثات في البيئة، وكذلك استعراض الوضع الراهن في الإقليم وسبل تحسينه، ومناقشة بعض الحالات كنماذج من دول الإقليم. شارك في الورشة متخصصون من دول الإقليم. وقد تميزت الورشة بالحوار الفعال بين المشاركين، ومشاركة فاعلة من الخبراء بالأمانة العامة للهيئة في التدريب، حيث أن موضوع الورشة يتقاطع مع عدة تخصصات علمية. فقد شارك في التدريب أمين عام الهيئة بتقديم سلسلة من المحاضرات عن معالجة مياه الصرف الصحي والمشاكل الصحية المرتبطة بها، وكيفية تشغيلها بصورة سليمة كي تتحقق الفائدة المرجوة منها في حماية البيئة والإنسان من الملوثات والأحياء الممرضة. وشارك فريق الخبراء بالهيئة بتقديم محاضرات تركزت في الروابط بين تلوث البيئة البحرية والصحة البشرية، والتأثيرات الصحية للملوثات الكيميائية والبيولوجية المختلفة، والخصائص الأوقيانوغرافية للبحر الأحمر ذات الصلة بفهم تأثير الملوثات المختلفة، ومؤشرات سلامة البيئة البحرية في نتائج الرصد، ومعايير منظمة الصحة العالمية، وأنشطة الهيئة ذات العلاقة بحماية الصحة البشرية. وقد تم تخصيص جلسات لمناقشة الوضع الراهن في دول الهيئة، حيث قدم المشاركون محاضرات تركزت حول برامج الرصد والجهود والتشريعات الوطنية المتعلقة بسلامة البيئة البحرية وحماية الصحة البشرية من تأثيرات التلوث البحري، ونوقشت عدة تجارب وحالات محددة في بعض الدول كنماذج تتعلق بموضوع الورشة.

المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
عادل محمد جاريس	مراقب بيئي
صالح سعد المكفور	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)

تشكل حماية الصحة البشرية إحدى الغايات الرئيسية لأطراف اتفاقية جدة (١٩٨٢م)، وتم التأكيد على ذلك بتوقيع بروتوكول حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في البحر الأحمر وخليج عدن، والذي أورد في المادة الأولى (حكم عام) إدراك دول الهيئة للأخطار التي تهدد الصحة البشرية من جراء التلوث من المصادر البرية، وتصميمها على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم من المصادر البرية، وإبلاء الأولوية بصورة خاصة للقضاء التدريجي على المدخلات من المواد السامة والثابتة والقابلة للتراكم أحياناً.

وضمن جهود الهيئة في هذا المضمار نظمت الهيئة في مقرها الرئيسي بجدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورشة عمل تدريبية حول صحة الإنسان والبيئة البحرية والساحلية، وقد هدفت الورشة إلى إلقاء الضوء على المخاطر الصحية المرتبطة بمهددات البيئة البحرية والساحلية، من أنواع الملوثات المختلفة، وخصائصها وتأثيراتها ومصادرها من الأنشطة البرية والبحرية ووسائل التحكم والمكافحة، والتعريف بخصائص النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن ذات الصلة بفهم مصير وسلوك





بعض المتدربين أثناء زيارة ميدانية لإحدى محطات الصرف الصحي في جدة

طرق الرصد والاستعداد والاستجابة للأنشطة التكتونية

في البحر الأحمر وخليج عدن

التحتية. ويشمل ذلك تقوية قدرات الدول في مجالات بالرصد والتوقع والإنذار المبكر لمخاطر الزلازل والبراكين والتسونامي وإدارة الكوارث التي قد تنجم عنها.

وقد شارك في الورشة ١٧ متخصصاً من دول الإقليم. وضم فريق التدريب بالورشة خبير من معهد آي إف إم جيومار (IFM GEOMAR) في مدينة كيل بألمانيا، وخبير من الإقليم من جامعة الملك عبد العزيز، حيث شمل برنامج التدريب مناقشة الصفات الجيولوجية الأساسية للبحر الأحمر وخليج عدن كمدخل لفهم آلية حدوث التصدعات وإمكانية حدوثها في المناطق البحرية والساحلية، وأنشطة ووسائل الرصد والاستعداد والاستجابة على المستوى العالمي. وتم أيضاً مناقشة سبل تحسين قدرات رصد الزلازل في المنطقة من خلال حالات دراسية قدمها المشاركون من دول الإقليم.

المشاركون من المملكة العربية السعودية:

تتسم منطقة البحر الأحمر وخليج عدن منطقة بالنشاط التكتوني. وتساعد التوقعات المبكرة وتقييم الأنشطة التكتونية والمخاطر المصاحبة لها على تحسين القدرة على الاستجابة وتقليل الخسائر الاجتماعية الاقتصادية. يتطلب ذلك تقوية القدرات الفنية والبشرية في دول الإقليم فيما يتعلق بالتوقعات والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية الناتجة عن الأنشطة التكتونية. وضمن جهود الهيئة في هذا المجال، تم في إطار برنامج التدريب وبناء القدرات تنظيم ورشة عمل تدريبية حول جيولوجيا التصدع في البحر الأحمر وخليج عدن: الرصد والاستعداد والاستجابة، وذلك بمقر الهيئة خلال الفترة ٢٣-٢٥ يونيو ٢٠٠٨م.

هدفت الورشة إلى تحسين القدرات الإقليمية والوطنية فيما يتعلق بتقييم مخاطر الزلازل والتسونامي والبراكين في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن بما يؤدي إلى تقليل الأضرار وتخفيض النفقات وتحسين السلامة واتخاذ قرارات تقوم على معلومات أفضل بشأن تطوير الموارد والبنية

الاسم	جهة العمل
د. محمد البحيري	استاذ جيوفيزياء (جامعة الملك عبد العزيز)
د. عبد الرحمن محمد الصبحي	استاذ مساعد (جامعة الملك عبد العزيز)
أ. مازن محمد اليوسف	مهندس جيولوجي (مدينة الملك عبد العزيز)
أ. ممدوح سعد العجمي	مهندس جيولوجي (مدينة الملك عبد العزيز)
د. محمد راشد مفتي	جامعة الملك عبد العزيز
أ. سعود حمود العتيبي	الإدارة الهيدرغرافية (المساحة العسكرية)
أ. صالح يوسف الحديدي	رئيس قسم أبحاث الزلازل (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية)
أ. يحيى محمد طرابلسي	رئيس قسم الزلازل (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية)
أ. زهران هاني محمود	مدير مركز الزلازل (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية)

البحر الأحمر

جزيرة هاي كوك

سحب

ميلاد جزيرة جديدة
جنوب البحر الأحمر نتيجة
للأنشطة التكتونية عام ٢٠١١



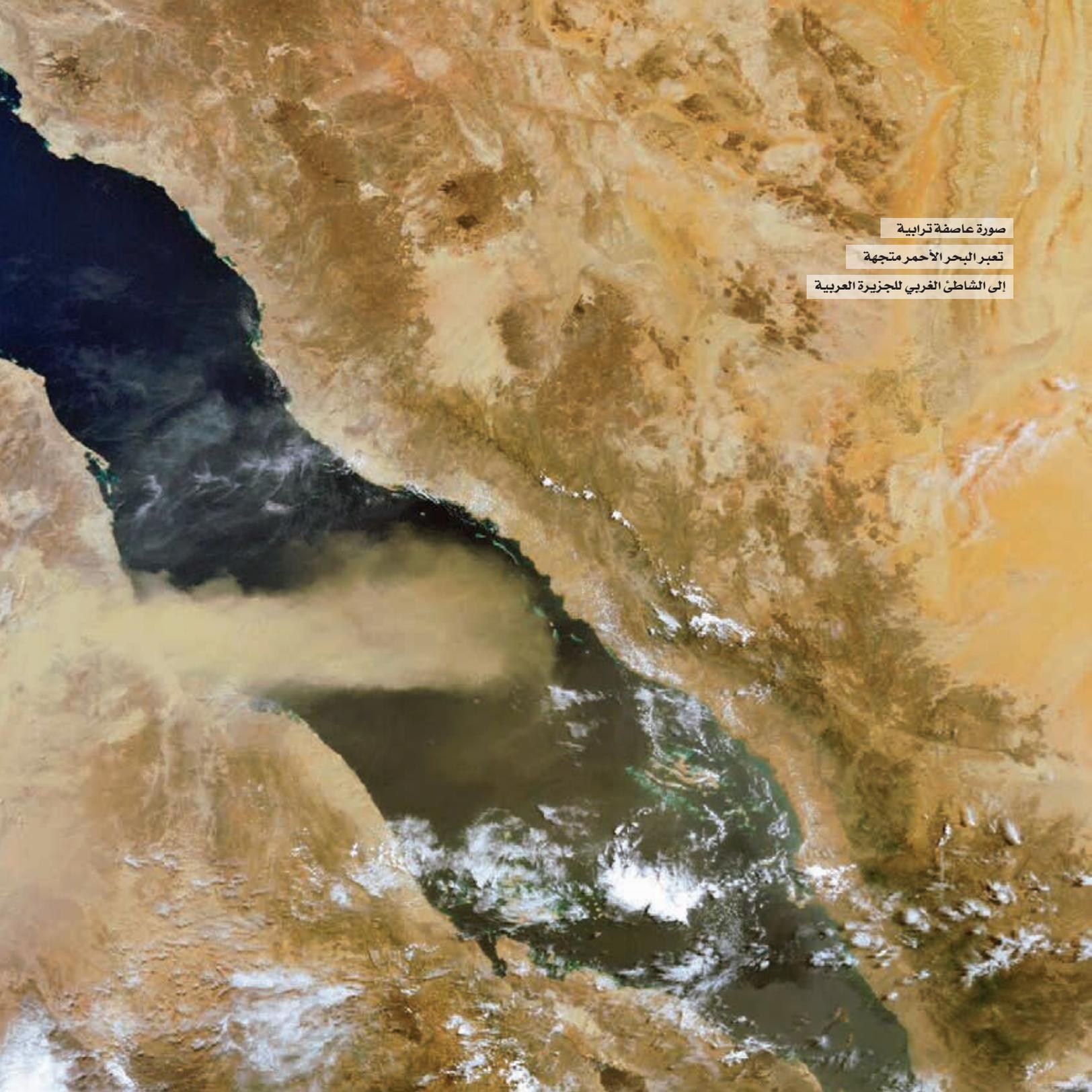
طرق تقييم حساسية السواحل والتكيف على تأثير تغير المناخ

والتأقلم عليها في سواحل البحر الأحمر وخليج عدن. شارك في التدريب بالورشة خبيران من جامعة ساوثهامبتون بالمملكة المتحدة، وقد تركز برنامج التدريب بالورشة في ثلاث محاور رئيسية تمت تغطيتها خلال الأيام الثلاثة للورشة. وشمل محور اليوم الأول التعريف بالخلفية النظرية لموضوعات الورشة من خلال سلسلة من المحاضرات قدمها المدربان تناولت بشكل واف تأثيرات التغير المناخي في المناطق الساحلية من واقع التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية للتغير المناخي، ومقدمة عن تقييم حساسية البيئات الساحلية للتأثيرات، وشمل ذلك أيضاً استعراض الموجهات والسيناريوهات المختلفة لدراسات التقييم. كما قام المشاركون من دول الهيئة بتقديم عروض عن دولهم تركزت في الخصائص الفيزيائية والديموغرافية-الاقتصادية للمناطق الساحلية والمشكلات الرئيسية التي قد تنجم من جراء تأثيرات التغير المناخي، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة في مجال دراسات تقييم حساسية البيئات الساحلية لهذه التأثيرات والتأقلم عليها. المشاركون من المملكة العربية السعودية :

تنفذ الهيئة إستراتيجية إقليمية وبرنامج خاص للتكيف على تأثيرات تغير المناخ في سواحل البحر الأحمر وخليج عدن منذ عام ٢٠٠٨م، وكخطوة أولى لأنشطة البرنامج نظمت الهيئة بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ورشة تدريب إقليمية حول "طرق تقييم التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي ووسائل التأقلم عليها في المناطق الساحلية"، للكوادر المتخصصة من دول الهيئة، كما نسقت الهيئة مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لحضور مشاركين من دول البحرين والإمارات المتحدة وقطر وعمان وسوريا وتونس.

هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بطرق تحليل البيانات الخاصة بدراسة تأثيرات التغير المناخي في البيئات الساحلية، واستخدام نماذج حاسوبية لدراسة درجة تعرض المناطق الساحلية لتأثيرات التغير المناخي على المدى القريب والبعيد، ومن ثم كيفية رسم السيناريوهات واستخدام المحاكيات وتطبيقاتها في اتخاذ التدابير المناسبة للتأقلم والتخطيط الساحلي. كما هدفت الورشة أيضاً إلى تبادل المعلومات والاطلاع على التجارب الوطنية في هذا المجال، ومناقشة الموضوعات المتعلقة بتقييم تأثيرات التغير المناخي

الاسم	جهة العمل
أ.زياد دغستاني	مدير الموارد البحرية (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.محمد شاكرجاه	مختص بيئي (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.عبدالهادى العمرى	المدير العام للإدارة المناطق الساحلية (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
د. يحيى زكري	مستشار (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.احمد الحريرى	مختص بيئي (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
د. عبدالحسن السفيناني	(جامعة الملك عبد الله)
د. منصور المزروعى	استاذ مساعد (جامعة الملك عبد العزيز)
د.ياسر ابو النجا	استاذ مساعد (جامعة الملك عبد الله)



صورة عاصفة ترايبية

تعبّر البحر الأحمر متجهة

إلى الشاطئ الغربي للجزيرة العربية

تطبيقات نماذج تقييم الحساسية لتأثيرات التغير المناخي

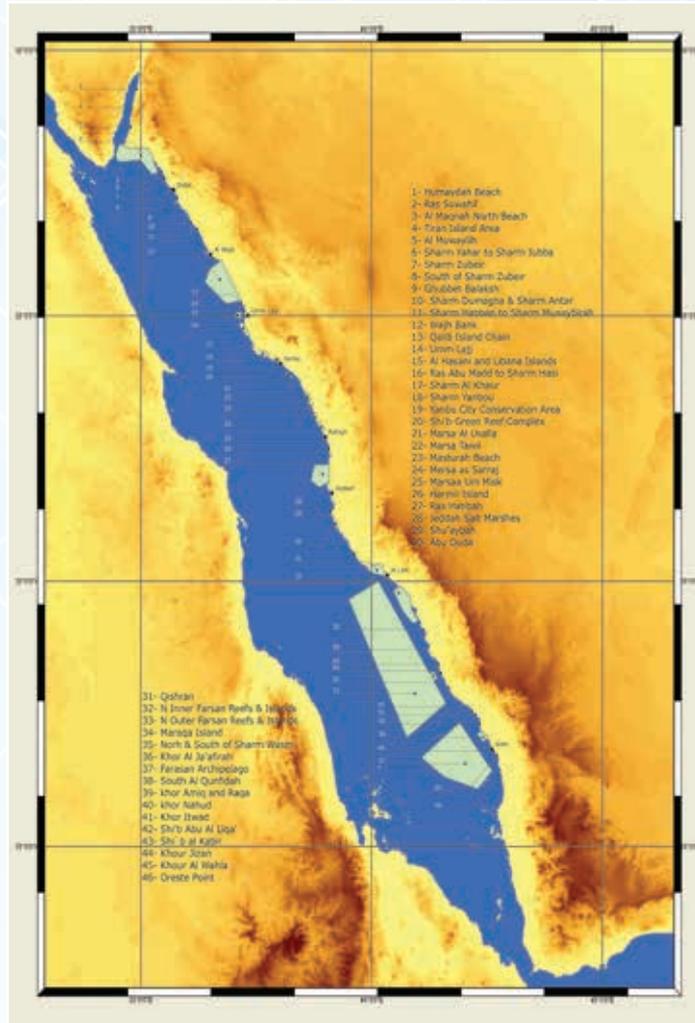
في سواحل البحر الأحمر وخليج عدن

في إطار تنمية القدرات لتطبيق إستراتيجية الهيئة للتأقلم على التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي في الإقليم قامت الهيئة بتنظيم ورشة تدريب إقليمية حول تطبيقات بعض الأدوات والنماذج الحاسوبية مثل معامل حساسية الشواطئ CVI وبرنامج التقييم التفاعلي لهشاشة المناطق الساحلية DIVA المتخصصة في مجال لتقييم تأثيرات التغير المناخي في البيئات الساحلية.

هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين على المبادئ النظرية والبيانات والمعلومات المطلوب جمعها لتطبيق هذه النماذج في الإقليم، والتدريب العملي على كيفية تحليلها وتقييم النتائج، والإستفادة منها في تطوير خرائط مخاطر وتحديد تدابير التأقلم ضمن الدراسات المستقبلية لتقييم تأثيرات تغير المناخ في المناطق الساحلية والبيئات البحرية في الإقليم. وقد شارك في الورشة مختصون من دول الهيئة، وخبراء من جامعة ساوثهامبتون بالمملكة المتحدة وخبراء من الهيئة.

المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
أ.محمد صالح تامر	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.محمد عبد الرحمن بخاري	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)



الورشة الإقليمية حول تمويل مشروعات التأقلم علي تأثيرات التغير المناخي البحر الأحمر وخليج عدن



شارك فيها بجانب دول الهيئة خبراء من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق التكيف، وبرنامج الامم المتحدة للتنمية، واستشاريون دوليون وإقليميون ووطنيون في قضايا التغير المناخي من الهيئة الحكومية الدولية للتغير المناخي. المشاركون من المملكة العربية السعودية :

نظمت الهيئة هذه الورشة في مقرها بجدة خلال الفترة ٢٠-٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهدفت الورشة إلي إعطاء المشاركين الخلفية المطلوبة وتنمية مهاراتهم حول الآتي:

الاسم	جهة العمل
د.عبد الباسط سالم صيرفي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
د.طه محمد زعتري	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
د.بياسرحامد خلاف	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.فيصل مكي آل زواد	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.عبدالله محمد الشعبي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.عبدالرحمن محمد القرشي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)

- مفهوم التكيف في ظل اتفاقية الامم المتحدة الإطارية للتغير المناخي.
- تصميم وتطوير وتمويل مشروعات التكيف.
- فرص التمويل المتاحة دولياً وكيفية الإستفادة منها.
- إستراتيجيات وأولويات صناديق التكيف والجهات المانحة.
- عملية اعتماد المشاريع للتمويل لدى المنظمات الدولية.
- استقطبت الورشة مشاركين من عدة دول ومنظمات دولية، حيث

تقييم وإدارة المخاطر الساحلية المتعددة

يُصاحب ذلك من فيضانات أو تدمير وتعرية بالمناطق الساحلية، أو أسباب أخرى مثل موجات التسونامي المرتبطة بحدوث زلازل وبراكين في قاع المحيطات والبحار، وقد شمل برنامج الورشة محاضرات نظرية وتدريبية عملية حول هذه الموضوعات.

وقد شمل برنامج التدريب بالورشة أيضاً عرض عدة تجارب لدول جنوب المحيط الهندي في تقييم وإدارة المخاطر وتطوير القدرات وأنظمة إنذار مبكر للمخاطر الساحلية. وقد خرجت الورشة بعدة توصيات، كان من أهمها:

- تعزيز القدرات والتعاون الإقليمي في إدارة المخاطر الساحلية من خلال الورش والاجتماعات الإقليمية، وإنشاء شبكة إقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال.
- إدراج تقييم الأخطار والمخاطر الساحلية، وإدراجها، والحد من تأثيراتها ووسائل التأقلم والتخفيف في إدارة المناطق الساحلية.
- تبني مفهوم الأخطار المتعددة في إدارة المخاطر الساحلية
- تطوير نظم للإنذار المبكر على المستويات الوطنية والمستوى الإقليمي.

المشاركون من المملكة العربية السعودية في الورشة:

نظمت الهيئة ورشة عمل تدريبية حول «تقييم وإدارة المخاطر الساحلية من جراء تأثيرات تغير المناخ» بمقر الهيئة في جدة خلال ٢٧-٢٩ يونيو ٢٠١١م، وقد تم تنظيم هذه الورشة في إطار برنامج التدريب السنوي وضمن جهود بناء القدرات لتطبيق المكون الخاص بإنشاء نظام إقليمي لرصد ومراقبة تغير المناخ والمخاطر في البيئة البحرية وتنشيط تبادل المعلومات مع الجهات ذات الصلة.

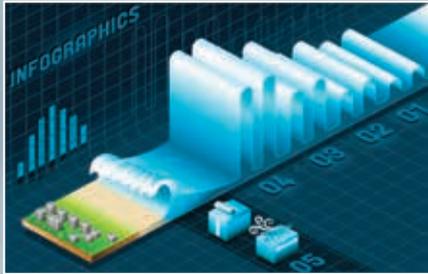
حضر الورشة ١٤ مشاركاً من المختصين في إدارة المناطق الساحلية والبيئة البحرية في كل من الأردن وجيبوتي والسعودية والسودان ومصر واليمن، وضم فريق التدريب خبير دولي (رئيس مجموعة الإنذار المبكر لمنطقة المحيط الهندي التابعة للجنة الدولية للمحيطات (IOC) - بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)) وخبراء من الهيئة.

هدفت الورشة التدريبية إلى تعريف المشاركين بطرق تقييم وإدارة المخاطر الساحلية مثل الغمر والنحر من جراء التغير المناخي وارتفاع مستوى البحر أو موجات التسونامي، وكيفية وإدراج هذه الطرق في الخطط المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية، وتأسيس وتشغيل أنظمة إنذار مبكر للمخاطر الساحلية في الإقليم، والتعامل مع المخاطر المتعددة.

كما تم إعطاء المشاركين خلفية واسعة عن طبيعة وآلية حدوث أهم المخاطر الساحلية المعروفة والتي تشمل المخاطر

المحتمل حدوثها من جراء التغير المناخي مثل ارتفاع منسوب مياه البحر الذي يؤدي إلى غمر المناطق المنخفضة أو تزايد النحر والتعرية أو تملح المياه الجوفية والتربة الساحلية وغيره من التأثيرات التي تشكل مخاطر طويلة الأمد أو المتنامية على المدى البعيد. وكذلك المخاطر قصيرة الأمد التي تحدث فجائياً لأسباب مناخية مثل الأعاصير والرياح القوية التي قد تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأمواج وما قد

الاسم	جهة العمل
١. ثامر طلال بخاري	مراقب بيئي (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
١. عبد الكريم أحمد المعاشي	التوقعات الجوية (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
١. أيمن محمد البار	التوقعات الجوية (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
١. عبد الكريم أحمد عبد الواسع	أخصائي بيئي (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
١. عبد العزيز الزهراني	الدفاع المدني
١. عبد الله الشهري	الدفاع المدني



الخصائص والتقلبات المناخية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن

للخصائص والظواهر المناخية والأوثيونوغرافية في البحر الأحمر وخليج عدن؛ حضر الورشة ٢٩ مشاركاً من الخبراء والمختصين بالإقليم، وقام بالتدريب فيها بشكل رئيس خبير دولي من قسم الدراسات الرقمية للمحيطات التابع لمركز أبحاث التنمية الفرنسي كما شارك مجموعة من الخبراء في الإقليم بتقديم محاضرات وأوراق علمية بالورشة.

المشاركون من المملكة العربية السعودية في الورشة

الاسم	جهة العمل
د. مراد هاشم	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
د. أيمن غلام	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
د. ياسر حامد خلف	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
١. جمال بانطان	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
١. محمد السيامي	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
١. فيصل آل زواد	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
١. طلال سليمان العويبيدي	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
١. محمد أحمد العمري	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
نور الدين سيباخير	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
د. منصور المزروعى	مدير مركز التميز لتغير المناخ - جامعة الملك عبد العزيز
١. سمير حسن غاربي	جامعة الملك عبد العزيز
١. محمد أزهر حسن	جامعة الملك عبد العزيز
١. عبد الله السلماي	الرياسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
١. يحيى أحمد محمد	جامعة الملك عبد العزيز

يتطلب تقييم التأثيرات البشرية على النظم البيئية توفر معرفة جيدة عن الخصائص والتقلبات المناخية الطبيعية في الإقليم للتمييز بينها وبين التغيرات البيئية التي تحدث بفعل الضغوط والأنشطة البشرية. وتأتي هنا أهمية تنمية قدرات في الإقليم وتبادل المعلومات والخبرات بين دول الهيئة في هذا المجال، مما يتيح دراسة الخصائص المناخية والأوثيونوغرافية على النطاق الإقليمي، ويساعد في فهمها ومدى ارتباطها بالظواهر المناخية والمحيطية التي تحدث في الأرض بصورها المختلفة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد.

إدراكاً لذلك، قامت الهيئة بتنظيم ورشة إقليمية حول «الخصائص المناخية لإقليم البحر الأحمر وخليج عدن وتأثيراتها على البيئات الساحلية والبحرية» خلال الفترة ٢٤-٢٦ يناير ٢٠١١ م بمقر الهيئة في جدة، وقد هدفت الورشة بشكل عام إلى تنمية القدرات والمهارات في الإقليم وتقوية التعاون الإقليمي في مجال رصد وتحليل ونمذجة الخصائص المناخية والأوثيونوغرافية للبحر الأحمر وخليج عدن بالتركيز على:

- تفاعل الغلافين المحيطي والجوي ودور المحيطات في التأثير على الخصائص والتقلبات المناخية الإقليمية
- الخصائص والظواهر المناخية في البحار والسواحل المدارية بالتركيز على غرب المحيط الهندي وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن بشكل خاص؛
- مناقشة وضع آليات للتعاون الإقليمي في تبادل البيانات والمعلومات ودراسات الرصد والتقييم والتوقعات والنمذجة



وسائل التكيف المستندة على النظم البيئية

- نظمت الهيئة الورشة التدريبية الإقليمية حول «وسائل التكيف على تأثيرات تغير المناخ المستندة على النظم البيئية» خلال الفترة ٣٠ أبريل-١ مايو ٢٠١٢م، بمقر الهيئة بجدة وذلك بالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة-مكتب غرب آسيا والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وقد شارك في هذه الورشة حوالي ٣٠ مختصاً من دول الهيئة (جيبوتي والأردن والسعودية والسودان ومصر واليمن) ودول عربية أخرى ضمت كل من البحرين والكويت وعمان والمغرب وتونس.
- هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بمفهوم ووسائل التكيف المبني على النظم البيئية، ومناقشة قدرات وفرص تطبيق هذا المفهوم الإقليم والمنطقة العربية، كما هدفت الورشة إلى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة بين الدول والأقاليم المشاركة، وقد تم تصميم برنامج الورشة بحيث يحتوي محاضرات لشرح المفهوم ووسائل التطبيق، والأطر الدولية والإقليمية لتطوير وتنفيذ مشروعات التكيف المبني على النظم البيئية، وجلسات للتدريب العملي والمناقشات حول موضوعات الورشة تم فيها تقسيم المشاركين للعمل في مجموعات، حيث أتاح ذلك التركيز على تعريف القضايا والموضوعات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ، بما في ذلك تحديد مجالات العمل واحتياجات بناء القدرات وفرص تطوير المشروعات النموذجية، وقد شملت أجندة برنامج الورشة الموضوعات الرئيسية التالية:
- المفهوم العام للتكيف على تأثيرات تغير المناخ في إطار الاتفاقية الدولية حول تغير المناخ وبروتوكول
- مفهوم مقاومة النظم البيئية وخدماتها ووسائل التكيف المبني على النظم البيئية.
- فرص التكيف المبني على النظم البيئية البرية (المناطق الجافة، الزراعة والغابات).
- فرص التكيف المبني على النظم البيئية الساحلية والبحرية (المانجروف، الشعاب المرجانية، الحشائش البحرية والمستنقعات) والموارد البحرية الحية.
- طرق تطوير وتصميم مشروعات التكيف.
- تجارب المبادرات والجهود الدولية والإقليمية في التكيف المبني على منهج النظام البيئي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة).
- تجارب الدول المشاركة في برامج ومشروعات التكيف.
- وقد شارك في التدريب بالورشة خبراء من الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وجامعة الخليج العربي.
- المشاركون من المملكة العربية السعودية في الورشة

الاسم	جهة العمل
أ. محمد دخيل السلمي	وزارة الزراعة
أ. عمر الحمراي	الرناسة العامة للأرصدا وحماية البيئة
أ. ثامر طلال بخاري	الرناسة العامة للأرصدا وحماية البيئة
أ. حماد راجي السلمي	الرناسة العامة للأرصدا وحماية البيئة
أ. صالح عمر مغربي	الرناسة العامة للأرصدا وحماية البيئة



الورشة الإقليمية حول الاستعداد والاستجابة لحوادث التسرب

الكيميائي في البيئة

حالات الطوارئ البحرية، وهدفت إلى تدريب المشاركين على الوسائل المستخدمة في الاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالمواد الكيميائية والضارة، وبناء القدرات الإقليمية لمواجهة حوادث التسرب الكيميائي، بالإضافة إلى استعراض التقارير الوطنية وتبادل الخبرات بين المشاركين من دول الإقليم.

شارك في الورشة أكثر من ثلاثين متخصصاً من دول الإقليم يمثلون مختلف القطاعات العاملة في مجال مكافحة التلوث الكيميائي، وكان من بين المشاركين ممثلين عن كل من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة،

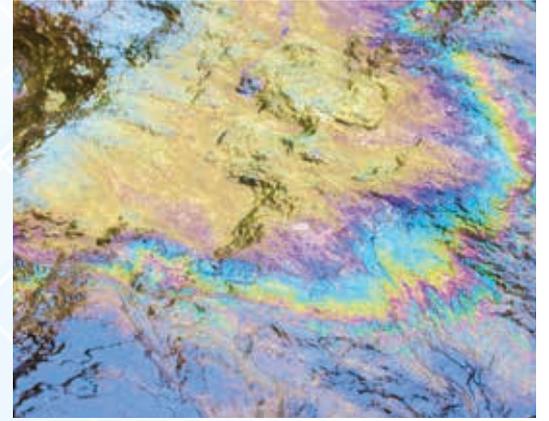
في إطار برنامج التدريب وبناء القدرات الذي تنفذه الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، نظمت الهيئة مقرها الرئيسي في جدة بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية (IMO) ورشة عمل إقليمية في مجال «الاستعداد والاستجابة لحوادث التسرب الكيميائي في البيئة البحرية والساحلية» خلال الفترة ٢٠-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩م.

تم عقد هذه الورشة ضمن جهود الهيئة الرامية إلى تفعيل التعاون بين دول الإقليم لاتخاذ التدابير اللازمة للاستعداد والاستجابة في



- أساسيات ومتطلبات نمذجة التسرب الكيميائي.
 - تقييم التأثيرات البيئية للتلوث الكيميائي.
- كما تم خلال الورشة إجراء تمرين على سيناريو افتراضي لحادث تسرب كيميائي في البيئة البحرية.
- المشاركون في الورشة من المملكة العربية السعودية:

اسم المشارك	جهة العمل
أ.إبراهيم عواد الفهمي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.حسين صالح اكبر	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.أحمد عبد الله الحربي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.محمد عمر المحوري	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.عبد الرحمن الشهراني	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.تركلي الحارثي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.هشام باقادر	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.فهد احمد البلوي	وزارة النقل
أ.خليل احمد الفردان	وزارة النقل
أ.ماهر احمد العوفي	شركة رايب للمياه
أ.ياسر نافع الراجي	بترورايب
أ.عاصم سمكري	بترورايب
أ.محمد الحممى	ارامكو السعودية
أ.ماجد الكعكي	ارامكو السعودية
أ.سلمان فهد الحمياني	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.رفعت السليماني	ميناء جدة الإسلامي
أ.تركلي المالكي	حرس الحدود
د.عبد العزيز الذبياني	الهيئة الملكية بالجبيل
أ.عبد الرحمن الحمدان	الهيئة الملكية ببنبع
أ.فهد الجنيدى	العمليات المشتركة بالرخفي



حرس الحدود، الدفاع المدني، أرامكو السعودية، بترورايب، الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وزارة النقل والمؤسسة العامة للموانئ. وقد ساهم في إثراء الورشة خبير مستضاف من استراليا.

ناقشت الورشة العديد من الموضوعات الهامة كان من أبرزها:

• التخطيط للتعامل للطوارئ والاستجابة لحوادث التسرب الكيميائي.

• طرق شحن المواد الكيميائية والخطرة عبر البحر، أنواع الناقلات وأنظمة التحكم على متنها، ووسائل وإجراءات السلامة للتقليل من حوادث التسرب الكيميائي.

• أساليب رصد التسرب الكيميائي في البيئة البحرية.

• خصائص الكيماويات المنقولة بحرا، سلوكها وحركيتها عند تسربها، تأثيرات المواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة البحرية والساحلية والحياة المائية والحياة البرية.

• نمذجة التسرب الكيميائي، أهمية النمذجة للمساعدة في صنع القرار والاستعداد للاستجابة في حالات الطوارئ البحرية.

الورشة الإقليمية حول إدارة المانجروف وتقنيات إعادة تأهيلها



البيانات والمعلومات المطلوبة لتنفيذ خطط الإدارة والصون وبرامج إعادة التأهيل وتقييم التكلفة والمنفعة، وتفعيل دور المجتمع المحلي للمشاركة في برامج الصون واستزراع المناطق المتدهورة. وعلى ضوء هذه الورشة تم تطوير وإصدار دليل استرشادي إقليمي حول إعادة تأهيل بيئات المانجروف، كما تم تطوير عدة أنشطة نموذجية في الإقليم. المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
أ.عبدالله بامهير	أخصائى بيئي (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.محمد جاه	أخصائى بيئي (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.عبد الرحمن عبد الواسع	أخصائى بيئي (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.حسنى المسلم	استاذ علم البيئة النباتية (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.رائد الحسان	باحث (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.تامر الشلهوب	باحث (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.عبدالله السيجياني	منسق (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)

تعتبر بيئات المانجروف من الموائل الرئيسية التي تدعم الحياة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن وقد أكدت تقارير المسح والرصد في الإقليم أن تلك البيئات قد تأثرت في عدة مناطق بسبب ضغوط مختلفة مثل الرعي الجائر ، القطع ، الجفاف، التصحر لذلك تقوم الهيئة بجهود مستمرة تهدف إلى حماية بيئات المانجروف وصونها وتنميتها في الإقليم.

وفي هذا الإطار قامت الهيئة بتنظيم ورشة تدريبية حول طرق إدارة غابات المانجروف وإعادة تأهيلها، وهدفت ورشة العمل إلى تعزيز القدرات في مجال إعادة تأهيل المانجروف وإدارتها بطريقة مستدامة.

وقد تم تدريب المشاركين على النهج والتقنيات المستخدمة في هذا المجال، وذلك من خلال معرفة دور النظام البيئي لغابات المانجروف وأثار تدهورها في البيئة البحرية، وكيفية تطبيق الأسس والمبادئ العلمية في إدارة المانجروف والخلفية النظرية لذلك مع التركيز على النوعين المتواجدين في البحر الأحمر وخليج عدن، ومعرفة

الورشه الإقليمية حول ضبط الجودة في نتائج الرصد البيئي للمياه الساحلية

التحاليل المخبرية، استعراض متطلبات الايزو 17025 (ISO/IEC17025)، إدارة الجودة في تصميم القياسات وتوثيق وجدولة بيانات الرصد، بالإضافة إلى تدريب ميداني على جمع العينات وتحليلها وتطبيق معايير النوعية على النتائج المستخرجة.
المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
١. سعد على الشمrani	أخصائي بيئي (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)

في إطار برنامج التدريب وبناء القدرات الذي تنفذه الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن عقدت الهيئة في مدينة العقبة - بالأردن بتاريخ ١٥-١٧ نوفمبر ٢٠٠٩ م ورشة عمل تدريبية حول ضبط الجودة والنوعية في نتائج الرصد البيئي لنوعية المياه في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد شارك في الورشة ستة عشر متخصصاً من دول الإقليم.

اشتملت الورشة على عدد من المحاضرات النظرية منها: أهمية وتطبيقات ضبط الجودة والنوعية، قياسات عدم الدقة في



تدريب مختصين وطنيين على طرق صون واستزراع

أشجار الشورى بالبحر الأحمر وخليج عدن

- دراسة حالات مختلفة لمشروعات إعادة تأهيل المانجروف من دول العالم.
- أسباب تدهور المانجروف ووسائل تقليلها والسيطرة عليها وطرق إعادة التأهيل وتقييم نتائج برامج الاستزراع والصون.
- تدريب ميداني في كل من رأس تنورة ورحيمة وخليج تاروت ورأس الزور وجزيرة أبو على، حول اختيار مواقع الاستزراع وتقنيات جمع ومعاملة البذور والشتول وإنشاء المشاتل.
- المشاركون من المملكة العربية السعودية:

قامت الهيئة الإقليمية بالتعاون مع الهيئة السعودية للحياة الفطرية بتنظيم ورشة تدريبية لتنمية القدرات الوطنية لإدارة واستزراع غابات المانجروف، عقدت في مدينة الجبيل خلال الفترة ١٦-١٩ أكتوبر ٢٠١٠م، وقد شارك خبير من الهيئة الإقليمية في تطوير وتنفيذ برنامج التدريب بالورشة، وتم من خلال الورشة تدريب ١٠ مختصين من المملكة العربية السعودية في إيكولوجية بيئات المانجروف وتقنيات ووسائل استزراعها وإمائها.

شمل برنامج التدريب بالورشة الجزء النظري الذي احتوى على سلسلة محاضرات وجلسات نقاش خلال يومين، وتلا ذلك العمل الميداني لمدة ثلاثة أيام تم فيها زيارة مواقع مانجروف طبيعية وأخرى مستزرعة، وتركز البرنامج في المحاور التالية:

- إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية للمحافظة على المانجروف بالمملكة.
- خصائص ووظائف نظام المانجروف البيئي وأهميته البيئية والاقتصادية.
- إيكولوجية المانجروف وأنواعها بالتركيز على الجوانب المتعلقة بطرق إعادة التأهيل.

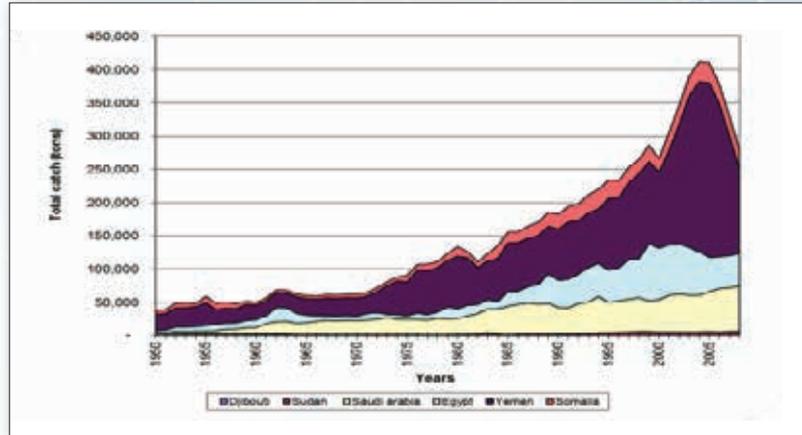
اسم المشارك	جهة العمل
عبدالله الوتيد	الدراسات و الأبحاث- الهيئة السعودية للحياة الفطرية
خالد علي الشيخ	محمية الجبيل- الهيئة السعودية للحياة الفطرية
طارق عزيز العمري	تخطيط وتحديد المناطق- الهيئة السعودية للحياة الفطرية
عبدالواحد ناصر مسفر	إدارة المراقبة- الهيئة السعودية للحياة الفطرية
انس زبير سمبس	الدراسات و الأبحاث- الهيئة السعودية للحياة الفطرية
عماراضي المؤمن	الدراسات و الأبحاث- الهيئة السعودية للحياة الفطرية
عامرياسف الخيبري	الدراسات و الأبحاث- الهيئة السعودية للحياة الفطرية
حاتم محمد اليامي	مركز أبحاث الطائف- الهيئة السعودية للحياة الفطرية
بليغ أحمد أبوكبوس	محمية الجبيل- الهيئة السعودية للحياة الفطرية
أحمد صلاح عبدالعزيز	محمية الجبيل- الهيئة السعودية للحياة الفطرية
سعد عبدالهادي المري	محمية الجبيل- الهيئة السعودية للحياة الفطرية



خبراء وطنيون من المملكة العربية
السعودية أثناء التدريب العملي
على طرق استزراع المانجروف



تأسيس آلية إقليمية للتعاون في إدارة مصايد الأسماك بالبحر الأحمر وخليج عدن



التفاهم الإقليمية وأنشطة مجموعة الفريق الإقليمي سوف تتيح تفعيل العمل المشترك بين إدارات المصايد في مجالات البحوث وتبادل الإحصائيات السمكية، وتنسيق خطط الإدارة والإجراءات المتخذة لحماية الثروة السمكية وترشيد استغلالها. وقد تم لاحقاً تطوير مذكرة التفاهم الإقليمية للتعاون في إدارة المصايد والاستزراع البحري التي سيتم تبنيها من دول الهيئة بعد مراجعته من الدول التوقيع عليها خلال العام ٢٠١٣م. المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
د. طلال أبو شوشة	مدير عام مركز أبحاث الثروة السمكية بجدة
أ. هذال البيشي	مدير شعبة أبحاث البيئة بإدارة بيئة الأحياء المائية

نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن الاجتماع الإقليمي حول إدارة مصايد الأسماك في دول البحر الأحمر وخليج عدن، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، خلال الفترة ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠١١م، وتمخض الاجتماع عن تأسيس مجموعة عمل فنية للتعاون في إدارة المصايد السمكية بين دول البحر الأحمر وخليج عدن، كما سيتم تطوير مذكرة تفاهم إقليمية لترتيب التعاون والتنسيق في هذا الجانب.

وكان الاجتماع قد ضم وفود من الجهات الوطنية المعنية بإدارة المصايد السمكية في الدول الأعضاء بالهيئة، والتي تشمل بجانب المملكة العربية السعودية كل من الأردن وجيبوتي والسودان ومصر والصومال واليمن، بالإضافة إلى خبراء من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والهيئة الإقليمية التي نظمت الاجتماع في مقرها الرئيسي بمدينة جدة، وفي ختام الورشة تم التأكيد على أن مذكرة



الورشنة الإقليمية حول وسائل التحكم والرصد والمراقبة في إطار منهج النظام البيئي لإدارة مصايد الأسماك

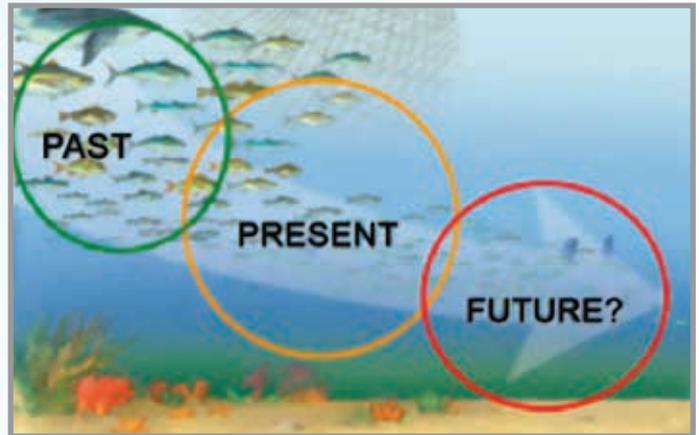
شارك في التدريب بالورشنة كل خبراء من المملكة المتحدة والهيئة، وقد تركز برنامج التدريب بالورشنة في محاور رئيسية شملت الخلفية النظرية لمنهج النظام البيئي؛ وتقييم الممارسات والأنشطة الحالية لإدارة المصايد؛ وكيفية الانتقال من نظم الإدارة التقليدية إلى منهج النظام البيئي؛ والتطبيقات العملية التي تشمل عدة خطوات هي تحديد الإطار المكاني والزمني، وتشخيص القضايا المتعلقة بالمصايد، وتقييم المخاطر وترتيب الأولويات، ومن ثم تحديد الأهداف وتحديد الإجراءات الإدارية والرصد والمراقبة والتقييم والتحكم؛ وإعداد إطار خطة عمل مستقبلية لتطبيق منهج النظام البيئي في إدارة مصايد البحر الأحمر وخليج عدن، وقد شمل برنامج التدريب محاضرات نظرية، وتطبيقات عملية من خلال العمل شكل مجموعات، في نهاية الورشة تم تزويد المشاركين بأقراص كومبيوتر تحتوي علي المحاضرات والعروض التي تم تقديمها خلال الورشة بالإضافة إلي حالات الدراسة التي تم التدريب عليها وعدد من المراجع والمطبوعات ذات الصلة. المشاركون من المملكة العربية السعودية :

اسم المشارك	جهة العمل
أ.محمد دخيل السلمي	باحث ثروة سمكية (وزارة الزراعة)
أ.مازن عقيل	باحث بيئة بحرية (وزارة الزراعة)
أ.محمود لبان	باحث ثروة سمكية (وزارة الزراعة)
أ.علي احمد فلظلي	باحث اسماك (وزارة الزراعة)
أ.سلطان علي الزهراني	إدارة المناطق الساحلية (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ.عبدالإله صالح الحطامي	إدارة المناطق الساحلية (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)

نظمت الهيئة ورشة تدريب إقليمية حول «وسائل الرصد والتحكم والمراقبة في إطار منهج النظام البيئي لإدارة الموارد السمكية»، وذلك في الفترة من ١٢-١٤ ديسمبر ٢٠١١م، بمقر الهيئة بجدة، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وتأًتي هذه الورشة التي عقدت في إطار برنامج «الهيئة السنوي للتدريب» ضمن جهود برنامج الهيئة للموارد البحرية الحية لبناء القدرات الإقليمية لتطبيق منهج النظام البيئي لإدارة الموارد الساحلية والبحرية في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد شارك في هذه الورشة كوادر متخصصة من ست من دول الهيئة هي السعودية والأردن واليمن ومصر والسودان وجيبوتي، كما نسقت الهيئة مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لحضور مشاركين من دولتي البحرين والإمارات العربية المتحدة.

هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بمبادئ منهج النظام البيئي ودور منهج النظام البيئي في تطبيق المبادرات الدولية مثل اتفاقية صون التنوع البيولوجي، وأهداف الألفية للتنمية المستدامة ومدونة السلوك للصيد الرشيد؛ كما هدفت الورشة لشرح منهج النظام البيئي ومقارنته

بأساليب الإدارة التقليدية للثروة السمكية، وتوضيح نماذج عملية للتخطيط للمنهج مع التعريف بأدوات التطبيق، على المستوى المكاني وعند مراحل الإنتاج والحصاد، وبوجه خاص متطلبات وسائل الرصد والتحكم والمراقبة في إدارة الأسماك في إطار المنهج، وتشخيص الصعوبات التي قد تواجه تطبيق المنهج مع توضيح كيفية إيجاد الحلول المناسبة لذلك، كما هدفت الورشة لاستخلاص توصيات وإطار لخطة إقليمية لتطبيق منهج النظام البيئي في إدارة المصايد البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن بالتركيز على متطلبات أنظمة الرصد والتحكم والمراقبة.



أنشطة الهيئة الخاصة بصون الأسماك الغضروفية (القرش والراي)



رصد حالة أسماك القرش إلى تنسيق الجهود الإقليمية وتعزيزها واستدامتها وتقوية القدرات وتبادل المعلومات والخبرات، خاصة وأن الكثير من أنواع القرش من الأسماك المهاجرة والعابرة للحدود وتتطلب إدارتها تنسيق الجهود الفنية والإدارية والقانونية بين دول الهيئة في هذا المجال لتحقيق أهداف حمايتها والمحافظة عليها. وفيما يلي بعض الأمثلة لأهم الأنشطة التي تم تنفيذها في إطار جهود الهيئة مؤخراً:

الاستبيان الخاص بتقييم الوضع الراهن للأسماك القرش

تم إعداد استبيان خاص بتقييم الوضع الراهن لأسماك القرش في البحر الأحمر خليج عدن باللغتين العربية والانجليزية، لكي يتم استخدامه بواسطة الجهات المسؤولة عن إدارة الأسماك في دول الهيئة. ويشمل الاستبيان تقيماً شاملاً للوضع الراهن من خلال بيانات واحصائيات المصيد من أنواع القرش بواسطة الصيد المستهدف والجانب، وأمطات التسويق والاقتصاد السمكي لمنتجات مصايد أسماك القرش، وهيكال السياسات

تلعب أسماك القرش دوراً رئيسياً في تنظيم وتوازن البيئة البحرية لأنها تحتل المستويات العليا في الشبكات الغذائية. وعالمياً تعرضت أسماك القرش خلال العقود الأخيرة لضغوط كبيرة من جراء الصيد الذي يستهدفها أو الصيد الجانبي، خاصة مع التطور التكنولوجي لأدوات الصيد، وتزايد الطلب على زعانف القرش، وتشير تقارير عديدة إلى أن معدلات كميات المصيد منها عالمياً قد تضاعفت عدة مرات خلال الخمس عقود الأخيرة، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى آثار سلبية في النظام البيئي البحري مما قد يؤدي لانفراط توازنه، خاصة وأن أسماك القرش معروفة ببطء نموها ومحدودية تكاثرها بالمقارنة مع الأنواع البحرية الأخرى، كما تؤكد الدراسات و التقارير العلمية بأن بعض أنواع أسماك القرش باتت مهددة بالانقراض، وقد استنهض ذلك عدة جهود دولية وإقليمية حكومية وطوعية للمحافظة على أسماك القرش وحمايتها، على أن الدوائر العلمية والإدارات المتخصصة تؤكد أن الجهود المبذولة ما زالت محدودة ولا تفي بتحقيق حماية أسماك القرش من التدهور.

أما في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن، فتشير دراسات الهيئة السابقة إلى أن أسماك القرش تتعرض للصيد الجائر منذ فترة، وقد سعت الهيئة في السابق إلى تأسيس جهود متصلة للمحافظة على أسماك القرش والتي شملت إجراء دراسة تقييم أولية وتدريب الكوادر في مجال تصنيف أنواع القرش وتقييم المخزون السمكي، كما قامت الهيئة بإعداد دليل حقلي للتعرف على الأنواع المتواجدة في الإقليم وتصنيفها لتسهيل عمليات الإحصاء والرصد. وبناءً على هذه الجهود قامت الهيئة في ٢٠٠٩م، بتأسيس برنامج للرصد الدوري وتقييم وضع أسماك القرش في الإقليم. ويهدف البرنامج بجانب



المتعلقة بالتعاون الإقليمي في هذا المجال، والمقترحات الخاصة ببرنامج العمل الإقليمي والأنشطة المستقبلية.

شمل برنامج وأجندة الاجتماع عرض التقارير الوطنية التي تم إعدادها وفقاً لنتائج الاستبيان الموحد، بجانب محاضرات حول بعض نتائج الدراسات الحديثة عن تأثير تدهور وضع أسماك القرش على البيئات البحرية، وجلسات للمناقشة حول الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال.

ناقش الاجتماع القضايا المتعلقة بإدارة أسماك القرش والتعاون الإقليمي، وخرج بعدة توصيات فيما يتعلق بقوانين وإجراءات الحماية والمحافظة، البحوث والدراسات العلمية، والتدريب وبناء القدرات، ومقترحات بشأن الخطة المستقبلية للبرنامج الإقليمي لصون أسماك القرش. وتتلخص أهم توصيات الاجتماع في الآتي:

- تأسيس قاعدة معلومات خاصة بمخزون أسماك القرش وإحصائيات المصيد منها في الإقليم بمركز المعلومات الإقليمي للهيئة.
- تحسين جودة البيانات والإحصائيات فيما يخص المحتوى النوعي والأوزان في المصيد.
- إعداد خطة عمل إقليمية للمحافظة على أسماك القرش على ضوء خطة العمل الدولية التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
- مراجعة التشريعات والقوانين الحالية بهدف تحسين فرص الحماية القانونية لأسماك القرش والتأكيد على إدراج قوانين تمنع أنشطة الصيد التي تستهدف أنواع القرش.
- تبني وسائل وإجراءات مناسبة لتخفيف الصيد الجاني والعرضي لأسماك القرش.
- تيسير وتقوية التعاون الإقليمي في وسائل التحكم في الصيد غير القانوني ومكافحته.
- إجراء دراسة إقليمية لتحديد وتقييم المواطن المهمة والبيئات الحرجة



الإدارية والقدرات لإدارة المصايد والتنظيم والرصد والمراقبة واللوائح والقوانين، وقد تمت صياغة الاستبيان بحيث يمكن من تجميع المعلومات المطلوبة لتقييم وضع أسماك القرش بشكل دوري، بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج الاستبيان كقاعدة للمناقشة في الاجتماعات الإقليمية الخاصة بعملية التقييم الدوري، وفي أبريل ٢٠٠٩م، تم توزيع الاستبيان على دول الهيئة لأول مرة وتجميع المعلومات لإجراء التقييم الدوري والتمهيد لاجتماع إقليمي تم عقده لاحقاً.

الاجتماع الإقليمي حول الوضع الراهن لأسماك القرش في البحر الأحمر وخليج عدن (٢٠٠٩م)

تم عقد الاجتماع الإقليمي حول الوضع الراهن لأسماك القرش في البحر الأحمر وخليج عدن خلال يومي ١٢-١٣ أغسطس ٢٠٠٩م، بمقر الهيئة في جدة، وذلك بمشاركة ممثلين عن الجهات المسئولة عن إدارة الأسماك البحرية في الدول الأعضاء. وتمثلت أهم أهداف الاجتماع في مناقشة إعداد التقرير الإقليمي الخاص بتقييم وضع أسماك القرش، والقضايا

ورشنة تدريب إقليمية حول تصنيف وتقييم

أنواع أسماك القرش والراي (ديسمبر ٢٠١٠م - المكلأ)

بناءً على توصية الاجتماع الإقليمي حول أسماك القرش (٢٠٠٩م) بتقوية القدرات في مجال تصنيف وتقييم أنواع القرش بالإقليم، نظمت الهيئة ورشنة تدريب إقليمية حول تصنيف وتقييم أنواع الأسماك الغضروفية (أسماك القرش والراي sharks and rays) خلال الفترة ٥-٨ ديسمبر ٢٠١٠م في مدينة المكلأ، وقد تم تنظيم الورشنة بالتنسيق مع نقطة الاتصال في الجمهورية اليمنية، والتعاون مع كل من معهد أبحاث ومتحف سنكنبرج بألمانيا وجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا- المكلأ.

لأسماك القرش في البحر الأحمر وخليج عدن.

- دعم وتشجيع البحوث العلمية في مجالات بيولوجية وإيكولوجية أنواع القرش.
- إمداد قاعدة المعلومات الإقليمية في الهيئة بنتائج الدراسات والبحوث الأكاديمية والفنية المتعلقة بأسماك القرش في الدول.
- تنظيم دورات تدريبية إقليمية ووطنية حول تصنيف أنواع القرش طرق جمع إحصائيات المصيد وتقييم المخزون.
- تبادل الخبرات بين دول الهيئة للمساعدة في التدريب وتقوية القدرات.



الهيئة في جدة، وذلك بمشاركة ممثلين عن الجهات المسؤولة عن إدارة الأسماك البحرية في الدول الأعضاء. وتمثلت أهم أهداف الاجتماع في مناقشة نتائج تقييم وضع أسماك القرش الراهن للعام ٢٠١٢م، والقضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي في هذا المجال، والتقدم في تنفيذ توصيات الإجتماع الإقليمي الأول الذي سبق وأن تم عقده عام ٢٠٠٩م، والمقترحات الخاصة ببرنامج العمل الإقليمي والأنشطة المستقبلية. شمل برنامج وأجندة الاجتماع عرض التقارير الوطنية التي تم إعدادها وفقاً لنتائج الاستبيان الموحد، بجانب محاضرات حول بعض نتائج الدراسات الحديثة عن تأثير تدهور وضع أسماك القرش على البيئات البحرية، وجلسات للمناقشة حول الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال. ناقش الاجتماع القضايا المتعلقة بإدارة أسماك القرش والتعاون الإقليمي، وخرج بعدة توصيات فيما تتعلق بقوانين وإجراءات الحماية والمحافظة، البحوث والدراسات العلمية، والتدريب وبناء القدرات، ومقترحات بشأن الخطة المستقبلية للبرنامج الإقليمي لصون أسماك القرش. وتتلخص أهم توصيات الاجتماع في الآتي:

- تضمين مقترح خطة العمل الإقليمية لصون أسماك القرش في مذكرة التفاهم للتعاون في إدارة المصايد الإقليمية، التي يجري إعدادها حالياً



تركزت أهداف الورشة بصور رئيسية في الآتي:

- تدريب مختصين في إدارات الأسماك البحرية بدول الهيئة في مجال تصنيف وتقييم أنواع أسماك القرش في دول الهيئة، وذلك بغرض تحسين طرق جمع بيانات الإنزال فيما يخص المحتوى النوعي بجانب الأوزان والأحجام.
- رفع قدرات ومهارات المشاركين في وسائل استخدام بيانات الصيد في تقييم وضع مخزون أسماك القرش وتأثير الصيد على مجتمعات الأنواع.
- مناقشة سبل وآليات تنسيق التعاون الإقليمي ضمن برنامج الهيئة، وتشجيع تبادل المعلومات والمعرفة والخبرات بين المشاركين في هذا المجال. شارك في الورشة ثلاثون متدرّباً من المختصين في إدارات الأسماك البحرية من كل دول الهيئة (الأردن، جيوتي، مصر، السعودية، الصومال، السودان واليمن)؛ ونسقت الهيئة مع قسم تصنيف الأسماك البحرية بمتحف ومركز أبحاث سينكينبيرج-ألمانيا لتقديم دعم فني للورشة بمشاركة الخبير الدولي د. فريد كروب في قيادة فريق التدريب.

التقييم الثاني والاجتماع الإقليمي الخاص بأسماك القرش (٢٠١٢م)

تم التنسيق لإجراء التقييم الثاني وعقد الاجتماع إقليمي خاص بأسماك القرش خلال العام ٢٠١٢م، وقد شمل الاستبيان تقييماً عاماً للوضع الراهن من خلال بيانات وإحصائيات المصيد من أنواع القرش بواسطة الصيد المستهدف والجانب، وأنماط التسويق والاقتصاد السمكي لمنتجات مصايد أسماك القرش، وهيكल السياسات الإدارية وقدرات إدارة للمصايد والتنظيم والرصد والمراقبة واللوائح والقوانين، حيث تمت صياغته على نفس نسق الاستبيان السابق للاستناد على نتائجه كقاعدة للمناقشة في الاجتماع الإقليمي الخاص بعملية التقييم الدوري.

تم عقد الاجتماع الإقليمي الثاني حول الوضع الراهن لأسماك القرش في البحر الأحمر وخليج عدن خلال يومي ٢٣-٢٤ أغسطس ٢٠١٢م، بمقر

- تحسين جودة البيانات والإحصائيات فيما يخص المحتوى النوعي والأوزان في المصيد.
- الإسراع في تبني وسائل وإجراءات مناسبة لتخفيف الصيد الجانبي والعرضي لأسماك القرش؛ وإجراء الدراسات الإقليمية لتحديد وتقييم المواطن المهمة والبيئات الحرجة لأسماك القرش في البحر الأحمر وخليج عدن، والتأكد من تضمين ذلك في خطط شبكة المحميات، وبنود مذكرة التفاهم الإقليمي حول إدارة المصايد.
- تيسير وتقوية التعاون الإقليمي في وسائل التحكم في الصيد غير القانوني لأسماك القرش.
- دعم وتشجيع البحوث العلمية في مجالات بيولوجية وإيكولوجية أنواع القرش؛ وإمداد قاعدة المعلومات الإقليمية في الهيئة بنتائج الدراسات والبحوث الأكاديمية والفنية المتعلقة بأسماك القرش في الدول.
- الاستمرار في أنشطة بناء القدرات على غرار الدورة التدريبية الإقليمية حول تصنيف أنواع القرش التي تم تنظيمها في المكلا عام ٢٠١٠م بناءً على توصية الاجتماع السابق.
- وبناءً على توصيات الاجتماع، تم إدراج عدة بنود في مسودة مذكرة التفاهم الإقليمية التي يتم إعدادها حالياً، كما سيتم التنسيق لإدراج التوصيات في الأنشطة مستقبلية الأخرى ضمن برامج الهيئة ومشروعاتها خلال السنوات القادمة وفقاً للإمكانيات المتاحة من موارد الهيئة، واستقطاب الدعم الممكن من خلال مشاريع الشراكة مع المنظمات الدولية في هذا المجال. المشاركون من المملكة العربية السعودية في أنشطة الهيئة لصون أسماك القرش:

الاسم	جهة العمل
١. طلال أبوشوشة	مدير عام مركز أبحاث الثروة السمكية بجده -وزارة الزراعة
١. أحمد محمد المروي	(وزارة الزراعة)الثروة السمكية
١. عبد الهادي موسى الرمضان	الثروة السمكية (وزارة الزراعة)



البرنامج التدريبي لتقوية القدرات العملية في مجال رصد واستعادة

موارد البيئة البحرية في منطقة جازان



الموضوعات المطروحة فقد تم إعداد وتوزيع مطبوعات تحتوي على معظم المعلومات التي يتم تقديمها وشرحها في البرنامج، وقائمة بالمراجع والمواقع الإلكترونية التي يمكن أن يلجأ إليها المتدرب في حال رغبته في الاستفاضة ومعرفة معلومات أكثر عن موضوع معين يهمه.

هذا وقد تم عرض العديد من الأفلام العلمية والوثائقية والصور التي ساهمت كثيرا في رفع قدرة المتدربين على فهم المواضيع التي طرحت، وقد تخلل البرنامج العديد من حلقات المناقشة التي أعطت المتدربين فرصة لفهم الكثير من المعلومات المهمة. وفي نهاية اليوم الثالث قام المتدربون بزيارة ميدانية لسواحل مدينة جازان للتعرف على أرض الواقع على البيئات الساحلية والمهددات والمخاطر التي تواجهها وخصوصا أشجار وغابات المانجروف، وكذلك طرق الرصد والاستعادة.

نفذت الهيئة في نهاية شهر أبريل ٢٠١٣م، برنامج تدريبي متخصص في بناء القدرات الوطنية لطرق الرصد والتقييم والاستعادة في منطقة جازان. وقد أعدت الهيئة برنامج تدريبي متكامل لتهيئة وتقوية فرق وطنية قادرة على القيام بتنفيذ كل أعمال المسح البيئي وتقييم الأضرار على أسس علمية سليمة ومتوافقة مع المعايير الدولية والإقليمية في ذلك المجال.

هذا وقد شارك في هذا البرنامج التدريبي كل المهتمين والمعنيين بالمحافظة على البيئة البحرية بمنطقة جازان لينفذ على مدار أربعة أيام، وقد تولت الهيئة تنفيذ وتمويل البرنامج من خلال برامجها الدائمة «برنامج التنوع البيولوجي».

وقد كان العمل اليومي (من السبت إلى الثلاثاء) يبدأ منذ الساعة التاسعة صباحاً وينتهي في الساعة الرابعة عصراً وإعطاء المتدربين الفرصة لمعرفة المزيد من المعلومات عن

رحلة استكشافية في جزر فرسان لتقييم موسم ومهرجان الحريد



الذي يوافق نهاية مارس وبداية أبريل من كل عام وهذه الرائحة لبيض الشعاب المرجانية حيث تطلق الشعاب المرجانية بيضا دفعة واحدة في ليلة من السنة تعرف بالتكاثر الجماعي للشعاب المرجانية.

ولدى أهل فرسان عادات ضاربة في القدم تتعلق بهذا اليوم الذي يحتفل فيه أهل الجزيرة وينشدون الأهازيج ويؤدون الرقصات الشعبية حيث إن لهذا اليوم أهمية كبيرة في الثقافة الفرسانية.

وقد اقترحت بعض ملاحظات المسوحات السابقة أن أسماك الحريد تأتي إلى شاطئ حصيد للتكاثر ووضع البيض. ولكن كل المشاهدات والملاحظات والمعلومات الأولية أثناء الزيارة الميدانية التي تم تجميعها من الصيادين تشير إلى أن أسماك الحريد قد تزور خليج حصيد للراحة أو التغذية أثناء هجرتها من جنوب البحر الأحمر إلى الشمال. ولكن هذه المشاهدات والملاحظات تحتاج إلى مزيد من الدراسات والبحوث لتتبع تلك الظاهرة.

في بداية شهر مايو ٢٠١٣م، قام فريق مكون من الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بجولة استكشافية في جزر فرسان لجمع المعلومات حول الجزيرة وتاريخ مهرجان أسماك الحريد.

وقد قابل الفريق العديد من سكان الجزيرة وعلى رأسهم شيخ الصيادين بفرسان ومؤرخ الجزيرة وشاعر الأرخيل كما ينادى الأستاذ إبراهيم مفتاح للحديث حول ظاهرة وتاريخ مهرجان الحريد، وخلص الفريق من اللقاءات والمقابلات إلى الآتي:

موسم أسماك الحريد (أسماك الببغاء) يعتبر من الطواهر الفريدة من نوعها والتي تتكرر سنوياً في جزيرة فرسان في منطقة تسمى بنفس المسمى المتداول للسّمك ألا وهو منطقة « الحريد » وبالتحديد في « ساحل حصيد » ويكتشف صيادو الجزيرة اقتراب موعد مجيء الحريد برائحة مميزة تنبعث من الشاطئ وتبدأ الرائحة بعد مغرب شمس اليوم الخامس عشر من الشهر القمري

بعض الشباب المشارك في مهرجان
الحرید بجزيرة فرسان



البرنامج التدريبي لتقوية القدرات العملية في مجال الرصد والمحافظه

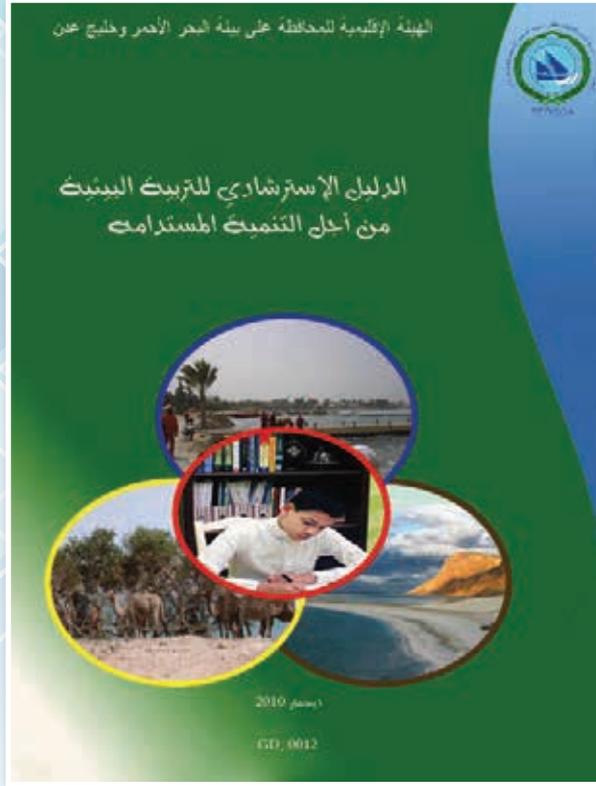
وطرق استعادة موارد البيئة البحرية في مدينة الوجه



البحرية، وخبرة عملية في تطبيق الطرق المختلفة للرصد والمسح البيئي. وأيضاً خبرة عملية لتقييم الأضرار والمهددات لموارد البيئة البحرية المختلفة وطرق استزراع وإعادة تأهيل المكونات الهامة في النظم البيئية البحرية مثل المانجروف والشعاب المرجانية. وفي نهاية البرنامج قام المتدربون بزيارة ميدانية لسواحل مدينة الوجه للتعرف على أرض الواقع على البيئات الساحلية والمهددات والمخاطر التي تواجهها وخصوصاً عمليات الحفر والردم في منطقة الكورنيش الجديد، وكيفية إعادة تأهيل البيئات المتضررة.

استجابت الهيئة للمعنيين والمهتمين بالمحافظة على البيئة البحرية والساحلية بمنطقة الوجه ونفذت برنامج تدريب حول البيئة البحرية وطرق الرصد والمحافظة وإعادة التأهيل على مدار ثلاثة أيام (٢٤-٢٦ سبتمبر ٢٠١٣م) في مدينة الوجه وقد شارك في البرنامج كل الهيئات والجمعيات والنوادي ذات الصلة بالمحافظة على البيئة البحرية وذلك بالتعاون مع فرع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالوجه. هذا وقد اكتسب المشاركون في هذا البرنامج خلفية علمية متقدمة ومكثفة في مجالات مختلفة من علوم البحار والبيئة

التوعية البيئية والتعليم والإعلام البيئي



من الواضح أن معظم المشكلات البيئية تنشأ عموماً من ضعف الوعي البيئي بين مختلف قطاعات المجتمع، وفي هذا الشأن فإن العاملين بالحقل التعليمي ومجال الإعلام يتعين عليهم دوراً مهماً في تبني وإدراج الثقافة البيئية في مناهج التعليم ووسائل الأعلام. وتسعى الهيئة من خلال الإطار العام لبرامجها التشغيلية إلى إدراج البيئة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ ويتمثل منهج الهيئة عموماً في تنمية القدرات التقنية في الدول الأعضاء مما يمكن من تنفيذ برامجها، ويشمل ذلك أيضاً تقوية القدرات في مجالات التعليم والأعلام البيئي والمشاركة المجتمعية وغيرها من الوسائل. وقد قامت الهيئة مؤخراً بتبني استراتيجية إقليمية للتوعية البيئية يتم تنفيذها على نطاق واسع في الإقليم. وتمثل الأنشطة التالية نماذج لأنشطة الهيئة في هذا المجال، حيث شاركت المملكة بكثافة في جميع هذه الأنشطة.

التعليم البيئي

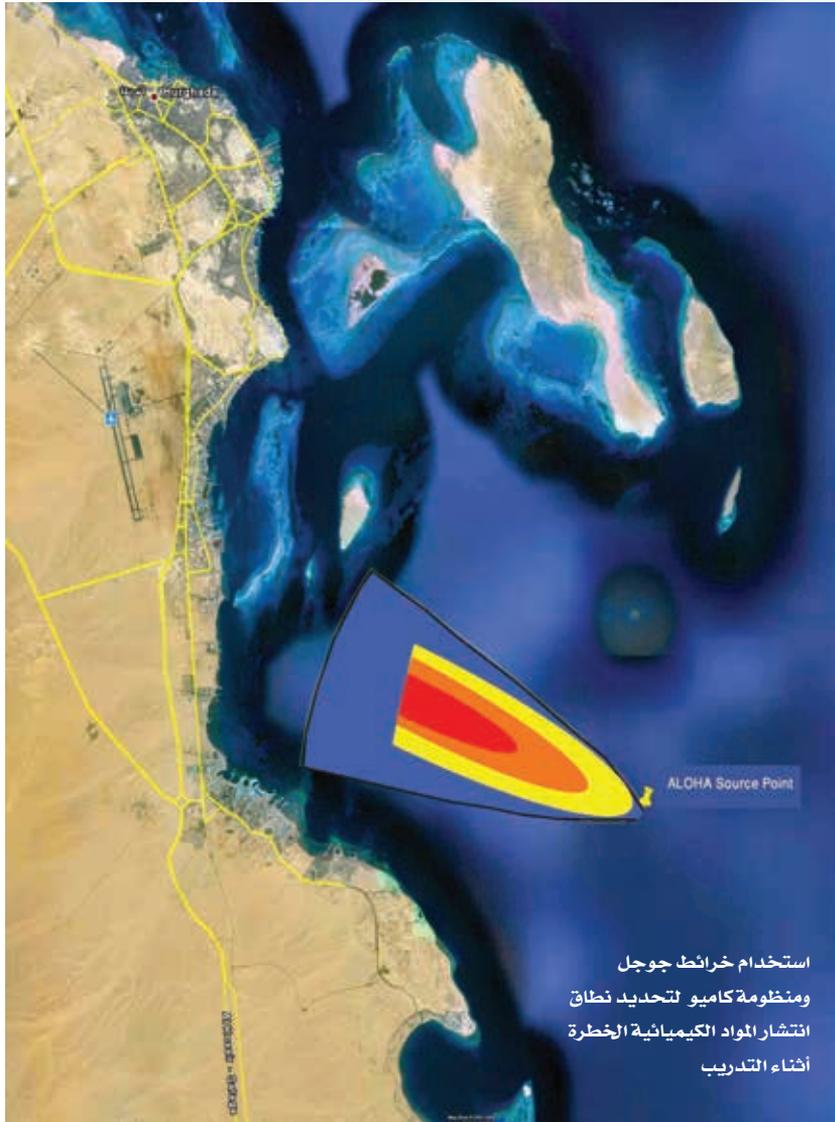
نظمت الهيئة بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ورشة تدريب إقليمية حول التعليم البيئي، وذلك خلال الفترة من ٧-٩ يونيو ٢٠٠٩ م، بمقر الهيئة في مدينة جدة؛ وقد هدفت الورشة إلى تدريب وتنمية قدرات المشاركين من المتخصصين في مجالات الإدارة البيئية وتطوير وتطبيق برامج التعليم البيئي. وتعد هذه الورشة استمراراً للجهود والأنشطة التي نفذتها الهيئة في السابق في مجالات المجالات البيئية والتوعوية من خلال برامج الاستدامة والتعليم من أجل التنمية المستدامة.

شارك في الورشة التدريبية ٢٨ مختصاً من دول الهيئة بالإضافة إلى دول الخليج العربية. وأتاحت الورشة تبادل الخبرة والمعرفة بين المشاركين بالإضافة إلى التشاور في العديد من الموضوعات لتشكيل توجه مشترك لتزويد الطلاب وأفراد المجتمع بالخبرات والوعي مما يحقق الممارسات السليمة تجاه البيئة، كما تناولت الورشة العديد من الموضوعات ذات الصلة منها مفاهيم التربية البيئية

ورصد القضايا البيئية العالمية والإقليمية والمحلية ومناقشتها بهدف الوصول إلى آلية مناسبة لإدماجها ضمن مناهج التعليم المختلفة. بالإضافة إلى ذلك فقد ركز برنامج التدريب في الورشة على تطوير مفهوم التربية البيئية واستعراض أهم الأنشطة البيئية والتطبيقات العملية للاصفية وكيفية إعدادها، وتم أيضاً عرض بعض الأساليب التعليمية الحديثة في مجال التربية البيئية.

طرق التصدي لحوادث انسكاب المواد الكيميائية الخطرة

والضارة (٢٦ - ٢٨ أكتوبر ٢٠١٠م)



جاء تنظيم هذه الورشة في إطار برنامج التدريب السنوي للهيئة وقد حضرها ١٩ متخصصاً من دول الهيئة واستهدفت الورشة تدريب المشاركين من المختصين بدول الإقليم على طرق الاستجابة لحالات التلوث الكيميائي بالمواد الخطرة والضارة، وذلك لدعم تطبيق البوتوكول الإقليمي في هذا الشأن.

تضمنت الورشة تدريباً عملياً تم من خلاله تقسيم المشاركين إلى فرق استجابة يتم تكليفها بإدارة عملية الاستجابة لحادثة تلوث من خلال الموارد المتاحة كما تضمنت الورشة أيضاً مقدمة لتطبيقات كاميو وهو برنامج حاسوبي يحتوي على قاعدة بيانات كاميو وبرنامج المواد الكيميائية كاميو كيميكال ونظام النمذجة ألوها وتطبيق ماربلوت الخاص بنظم المعلومات الجغرافية.

منظومة كاميو: تتضمن ٨ وحدات تستخدم لإدارة البيانات في حالات الاستجابة السريعة وهذا النظام مصمم لتسهيل تخزين واسترجاع وتحويل المعلومات بسرعة في حالات التلوث الكيميائي الطارئة مثل بيانات الاتصال بالمسؤولين وعناوين المباني وتفاصيل معدات الاستجابة.

كاميو كيميكال: هي قاعدة بيانات تحتوي على أهم المواد الكيميائية المستخدمة والمتداولة مع التركيز على خصائص كل منها وعلى تفاصيل



بعض المشاركين من المملكة أثناء التدريب على التصدي للحوادث الكيميائية في مركز « إيمارسجا » بمدينة الغردقة

موديل والذي تم تثبيته في مركز إيمارسجا كما تم تزويد جميع المشاركين بنسخ منه في نهاية الورشة وقد تضمن برنامج الورشة مناقشة مايلي:

- أسس نمذجة التلوث الناتج عن انسكاب المواد الكيميائية.
- مكافحة التلوث الكيميائي في البيئة البحرية والمعدات المستخدمة في عملية الاستجابة.
- مقدمة لعملية النمذجة مع تطبيق عملي باستخدام نموذج حاسوبي.
- سيناريو افتراضي لعملية تلوث كيميائي في البحر الأحمر وخليج عدن.
- مناقشة أفضل السبل للتعاون الإقليمي أثناء عملية الاستجابة.
- تطوير خطة الطوارئ الإقليمية للاستجابة لحوادث التلوث الكيميائي في البيئة البحرية.
- المشاركون من المملكة العربية السعودية :

الاسم	جهة العمل
أ.ياسر العتيبي	وحدة الكوارث الطبيعية -
أ.عبد الرحمن ناصر الشمrani	أخصائي مقاييس بيئية -

الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة

الاستجابة في حالات الانسكاب ويتضمن النظام تفاصيل عن كل مادة (داتا شيت) تذكر بالتفاصيل تركيب كل مادة وخصائصها وسلوكها في حال انسكابها في البيئة البحرية او في الهواء وتأثيراتها على صحة الإنسان وكيفية الاستجابة والتعامل معها وتوجد العديد من التفاصيل على هذا الرابط <http://cameochemicals.noaa.gov>

نظام ماربلوت: هو نظام معلومات جغرافية للاستجابة والتخطيط والعمليات المحلية ويتم من خلاله إدارة البيانات على الخرائط بسهولة، على سبيل المثال بيانات الطرق والمصانع والمراكز التجارية والمدارس والجامعات، ويتيح النظام للمستخدم فرصة إدارة البيانات بشكل متكامل مع باقي وحدات نظام كميو وإصدار خرائط عليها تفاصيل البيانات بما يتيح لمتخذ القرار اتخاذ قرارات سريعة في وقت إدارة الأزمات ومن مزاياه أيضاً أنه يساعد على تحديد المنطقة المهددة من على الخريطة من خلال تكامله مع نظام ألوها للنمذجة ومن مزاياه أيضاً أنه يمكن أن يتبادل المعلومات بسهولة مع نظام جوجل إيرث.

نظام ألوها: هو نظام نمذجة لمحاكاة انتشار المواد في الجو ويستخدم لتحديد مدى وسرعة انتشار الماده في الجو ويتيح للمستخدم أن يتوقع حجم وانتشار وكثافة السحابة الكيميائية وذلك بالاعتماد على خصائص المادة المتسربة وكميتها وظروف الجو في لحظة حدوث التسرب وبعض العوامل الأخرى يمكن لنظام ألوها توقع مناطق التهديد وتقسيمها إلى درجات مع تحديد طبيعة كل منها سواء كانت منطقه سامه أو قابلة للاشتعال أو قابلة للانفجار، ويرسم النظام المناطق المهددة بوضوح ويمكن بسهولة توقيعها على نظام الخرائط ماربلوت مما يعطي لمتخذ القرار الفرصه لتحديد منطقة التهديد وحساسيه الأماكن الواقعة في داخلها من مستشفيات ومصانع ومدارس الخ، كما يمكن تحديد المناطق المهددة بوضوح على نظام جوجل إيرث وبالتالي تبادلها بسهولة مع أي مختصين لديهم نفس النظام.

وقد تم من خلال الورشة تدريب المشاركين على الطرق الحديثة المستخدمة في نمذجة التلوث الناتج عن انسكاب المواد الكيميائية في البيئة البحرية باستخدام هذه البرامج الحاسوبية في نظام كميو

الإعلام والتنمية المستدامة ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠١٠م



جانب من الإصدارات الحديثة للهيئة التي تستهدف نشر الوعي البيئي بين قطاعات المجتمع

بمقر الهيئة في مدينة جدة؛ وقد هدفت الورشة إلى تقوية قدرات المشاركين من الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام وبرامج التوعية بالجهات الحكومية المختصة بالإدارة البيئية، بالتركيز على البيئة البحرية والساحلية بالإقليم؛ كما كان من ضمن أهداف الورشة تعزيز التواصل بين الإعلاميين البيئيين في دول الإقليم، وتبادل المعرفة والخبرات فيما بينهم.

شارك في الورشة التدريبية ٢٨ مختصاً من الإعلاميين بالوكالات الإعلامية الوطنية ووسائل الإعلام وبرامج التوعية بوزارات البيئة في دول الهيئة. وقد نسقت الهيئة مع اليونيسكو لمشاركة خبراء إقليميين؛ وشارك في التدريب أيضاً خبراء من الرئاسة والهيئة بتقديم محاضرات ومدخلات حول الخلفية العلمية لموضوعات الورشة وأنشطة وبرامج الرئاسة والهيئة المتصلة بها، ومن أهم

للإعلاميين دور مهم في نشر الثقافة البيئية بين صناع القرار وقطاعات المجتمع من خلال وسائل الإعلام المختلفة. وإدراكاً للدور الرئيسي للإعلاميين ووسائل الإعلام في نشر الوعي والتعليم البيئي، يقوم برنامج الهيئة الإقليمي للتربية والتعليم البيئي بأنشطة متعددة تستهدف بناء القدرات وتقوية الاتصال الإقليمي بين الإعلاميين والجهات الحكومية ذات الصلة؛ ويهدف ذلك إلى تنشيط شبكة للإعلام البيئي في الإقليم تساعد في بث المعلومات البيئية لصناع القرار والجمهور، بهدف تحقيق تفاعلهم مع برامج وأنشطة الهيئة وتسهيل تطبيق اتفاقية جدة والبروتوكولات الإقليمية.

في هذا الإطار نظمت الهيئة بالتعاون مع منظمة اليونيسكو-المكتب الإقليمي في بيروت ورشة تدريب إقليمية حول الاتصال والإعلام البيئي، وذلك خلال الفترة من ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠١٠م،



الاسم	جهة العمل
أ. صالح رويس صالح محسن	جريدة الرياض
أ. محمد ناصر الفهيد	جريدة الوطن
أ. محمد إبراهيم الكعبي	جريدة الشرق الاوسط
أ. إبراهيم نافع محمد	جريدة الشرق الاوسط
أ. حسين القحطاني	مدير الإعلام (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ. شكيب محمد	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ. نواف محمد الشنيف	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ. مسعود حمد العوفي	(الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة)
أ. محمد العواجي	وكالة الأنباء السعودية
أ. رضاء حسين	وزارة الاتصالات
أ. عبد الله الزيبيدي	جريدة الحياه
أ. علي الشهري	وكالة الأنباء السعودية
أ. عبد الله الثقفي	وكالة الأنباء السعودية

- الموضوعات والأنشطة التي احتواها برنامج التدريب:
- خلفية عن مفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة
 - الإعلام ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.
 - تدريبات فردية وجماعية في التغطية الإعلامية لقضايا البيئية متنوعة شملت الغابات ومصائد الأسماك، إدارة الموارد المائية، التنوع الإحيائي والانقراض، المحميات البحرية، التلوث ومخاطره، وتغير المناخ.
 - الإعلام الإلكتروني وتنشيط شبكة الإعلام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن.
- حققت الورشة نتائج جيدة في تبادل المعرفة والخبرات العملية وتزويد المشاركين من الإعلاميين بخلفية نظرية حول الموضوعات المطروحة وقضايا البيئة والاستدامة في الرسائل الإعلامية، وكيفية إدراجها ضمن الأنشطة الإعلامية المستخدمة لبرامج الوكالات والوسائل الإعلام المختلفة. المشاركون من المملكة العربية السعودية في الورشة:



مؤشرات رصد الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة

لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن

كما يتطلب تطوير مؤشرات إقليمية قابلة للتطبيق، تنمية القدرات وتهيئة الكوادر المتخصصة من خلال الإلمام بالطرق العلمية والاطلاع على الخبرات الدولية وبعض النماذج المتوفرة، بالإضافة للتشاور بين المختصين في إدارات البيئة بدول الهيئة، ومن أبرز الإسهامات المنهجية المتاحة في هذا الجانب «دليل قياس تقدم ونتائج الإدارة المتكاملة للبيئات الساحلية والبحرية»

A handbook for measuring progress and outcomes”

“of Integrated Coastal and Ocean Management

الذي طورته اللجنة الدولية للمحيطات (IOC) التابعة لمنظمة

يشكل تحقيق الإدارة المستدامة للبيئات الساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن، الهدف الرئيسي لجهود الهيئة، ويتطلب التقييم المستمر لمدي التقدم في هذا الاتجاه تطوير وتطبيق مؤشرات فعليه للرصد والتقييم، حيث يتيح ذلك للجهات المعنية في مختلف القطاعات والمستويات المسئولة عن وضع السياسات الإدارية والتخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات للبيئات الساحلية والبحرية أن تقوم باستخدام هذه المؤشرات في تقييم وضع النظام البيئي بشكل متكامل وقياس مدى النجاحات في تحقيق الأهداف المرسومة للإدارة البيئية وتصحيح الأداء.

في تنفيذ البرنامج التدريبي للورشة على ضوء الدليل الاسترشادي.
 • مناقشة تطوير حزمة مؤشرات إقليمية خاصة ببيئة البحر الأحمر وخليج عدن، بحيث يتم تطبيقها في دراسات التقييم المستقبلية لمدى التقدم في تطبيق اتفاقية جدة للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وخطة العمل الإقليمية الملحقه بالاتفاقية.

شارك في الورشة ١٢ متخصصاً من دول الهيئة، كما عملت المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم لحضور مشاركين من الكويت والبحرين وعمان ولبنان والمغرب، مما أثرى النقاش وأتاح الفرصة لتبادل الخبرات والتجارب المماثلة في بحار إقليمية مجاورة كالخليج العربي والبحر المتوسط، بجانب التجارب الدولية في بلدان ومناطق أخرى من العالم التي تم استعراضها خلال برنامج الورشة. وقد تم تنظيم برنامج التدريب في عدة وحدات شملت:
 • خلفية عن استخدام مؤشرات تقييم الإدارة الساحلية والبحرية.

• دور الهيئة والشراكة مع اللجنة الدولية للمحيطات-اليونيسكو في بناء القدرات بالإقليم.

• طبيعة المؤشرات الساحلية والبحرية وأنواعها: المؤشرات الخاصة بالنظام البيئي، المؤشرات الخاصة بالحوكمة، والمؤشرات الاقتصادية الاجتماعية.

• مراحل اختيار منظومة المؤشرات والتخطيط لتطبيقها وتطويرها وتطبيق خطة الرصد باستخدام المؤشرات الإقليمية.

• دراسة بعض النماذج لتطوير وتطبيق مؤشرات لتقييم الإدارة الساحلية والبحرية في مناطق مختلفة من العالم.

المشاركون من المملكة العربية السعودية :

جهة العمل	جهة العمل
أ.عبدالرحمن علي الطريف	وزارة الزراعة (إدارة بيئة الأحياء المائية)
أ.طلال لطفي أبو شوشة	مديرعام مركز أبحاث الثروة السمكية بجدة



اليونسكو (UNESCO) عام ٢٠٠٦م، وقد قامت اللجنة بتنفيذ دورات تدريبية وأنشطة لاستخدام الدليل الاسترشادي في تطوير وتطبيق مؤشرات إقليمية في مناطق مختلفة من العالم. وضمن جهود الهيئة لدعم تطوير مؤشرات إقليمية للبحر الأحمر وخليج عدن، قامت الهيئة بالتنسيق مع اللجنة الدولية للمحيطات لتنظيم ورشة تدريبية حول مؤشرات التنمية المستدامة في البيئات الساحلية والبحرية لإقليم البحر الأحمر وخليج عدن في إطار البرنامج التدريبي السنوي للهيئة، وقد تم تنظيم الورشة خلال الفترة ٢-٤ أكتوبر ٢٠١٠م، بمقر الهيئة في جدة بالشراكة مع اللجنة الدولية للمحيطات والتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وهدفت إلى:

• تدريب متخصصين من الإقليم على كيفية اختيار وتطبيق منظومة مؤشرات لتقييم أداء ونتائج الإدارة المتكاملة للبيئة الساحلية والبحرية بالاستفادة من الدليل الاسترشادي المذكور أعلاه والذي تم إعداده بواسطة مجموعة من الخبراء الدوليين باللجنة الدولية للمحيطات، حيث شارك المؤلفان الرئيسيان ضمن هذه المجموعة

تطور برنامج العمل الوطني لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية



البشرية على البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وتحدد الأوليات وفرص التحكم، مما يمكن من وضع خطة البرنامج وتطوير مشروعات وطنية لتنفيذها، بالإضافة إلى ذلك فإن تطوير وثائق برامج العمل الوطنية يدعم جهود المجتمع الدولي وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مما يعزز دور الإقليم في دعم وتنفيذ المبادرة الدولية لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وصونها.

إدراكاً لذلك تركز الهيئة جهودها منذ فترة بالتنسيق مع نقاط الاتصال الوطنية في تطوير وثائق برامج عمل وطنية لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في دول الإقليم، حيث قامت الهيئة بالتنسيق مع الفريق الوطني بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية لإعداد وثيقة برنامج العمل الوطني لحماية البيئة البحرية على ساحل البحر الأحمر السعودي. قامت الهيئة بتطوير وثيقة برنامج العمل الوطني لحماية البيئة

بالإضافة لتنفيذ مشروعات على أرض الواقع في المملكة، ومشاركة المملكة في الأنشطة المختلفة للبرامج الإقليمية، تقوم الهيئة بتنفيذ العديد من الأنشطة الأخرى بالمملكة باعتبارها دولة المقر للهيئة وذلك في إطار الشراكة المستمرة مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والتعاون مع الجهات الوطنية الأخرى بالتنسيق مع الرئاسة، وفيما يلي نماذج لبعض الأنشطة التي نفذتها الهيئة في المملكة في هذا الإطار:

تطوير برنامج العمل الوطني لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

تعتبر برامج العمل الوطنية لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في دول الهيئة من المتطلبات الرئيسية لتنفيذ البروتوكول الإقليمي الخاص بحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، ويشكل إعداد وثيقة برنامج العمل خطوة أساسية في كل برنامج وطني حيث تركز الوثيقة على التقييم المتكامل لمصادر التلوث والضغط

كيميائية في المنطقة الصناعية بمدينة الدمام مما أدى إلى إصابة عدد من الأشخاص بالاختناق، وعندها تم التعاون والتنسيق بين فريق من الفنيين في الهيئة وبين المتخصصين في الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة لتفعيل منظومة كاميو (CAMEO) وتم تغذية المنظومة بالمعلومات المطلوبة من حيث نوع المادة المتسربة وموقع الحادث والكمية المخزنة وحجم الخزان وحجم الثقب واتجاه وسرعة الرياح إلى آخر البيانات وقام فريق الفنيين بالهيئة باستخراج النتائج من المنظومة، وإرسالها على الفور عبر البريد الإلكتروني والفاكس إلى المتخصصين في الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة الموجودين في الدمام - واستمرت عملية تعديل البيانات وتشغيل المنظومة أكثر من مرة، وتم الاطلاع على النتائج أولاً بأول لمتخذي القرار، خصوصاً مع افتراض عدة سيناريوهات متفاوتة في خطورتها، الأمر الذي ساعد في تحديد منطقة الخطر في كل سيناريو وتوقيعها على الخريطة بدقة.

التعاون مع جامعة الملك عبد العزيز

في إطار التعاون القائم بين الهيئة وجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية، شاركت كلية علوم البحار بالجامعة في تنفيذ مشروع تأسيس برنامج رصد مستدام على ساحل البحر الأحمر السعودي، والذي تنفذه الهيئة بالتنسيق والتعاون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وقد أتاح مشاركة كلية علوم البحار دعماً كبيراً لأنشطة المشروع، من حيث الاستفادة من خبرة الجامعة في رصد المياه الساحلية في منطقة جدة، وتنسيق المعدات والمشاركة في العمل الميداني لجمع العينات، وتحليل العينات بمعامل كلية علوم البحار بالجامعة.

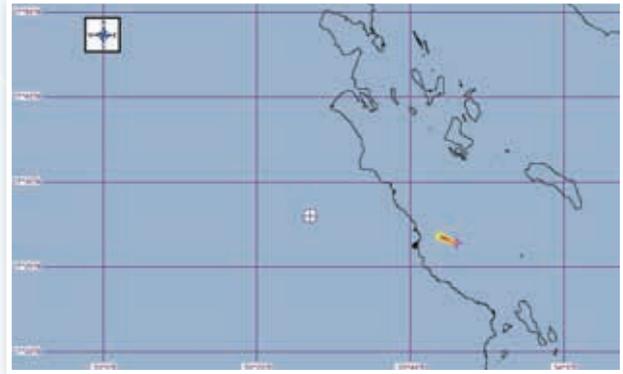
التعاون مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا

وقعت الهيئة في بداية العام السابق مذكرة تفاهم مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، وتهدف المذكرة إلى التعاون في بحوث العلوم البحرية في البحر الأحمر وبناء القدرات.

البحرية من الأنشطة البرية بالمملكة العربية السعودية خلال عامي ٢٠١١-٢٠١٠م بالشراكة مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وتركز الوثيقة على حصر وتقييم مصادر التلوث والضغط البيئية من الأنشطة البرية على البيئة الساحلية والبحرية، ومراجعة البرامج والخطط الحالية ذات العلاقة بحماية البيئة، وتحديد أولويات العمل والحلول والبرامج اللازمة لتعزيز حماية البيئة. وقد مر تطوير الوثيقة بعدة مراحل، حيث تم إعدادها المسودة الأولية بواسطة خبير وطني، وتمت مراجعتها ومناقشتها وتعديلها بواسطة مجموعة من الخبراء والمتخصصين في الجهات الوطنية، وقد تم إعداد الوثيقة للنشر وإصدارها في ٢٠١٢م.

دعم فني لفريق الرئاسة أثناء حادثة التسرب في الدمام ١٢ أكتوبر ٢٠١١م من خلال نظام كاميو (CAMEO) الخاص بالاستجابة لحوادث التلوث الكيميائي

في إطار سعي «الهيئة» لنقل التقنية والمعرفة للخبراء من الإقليم فقد قامت بعقد ورشة إقليمية للتدريب على نظام (CAMEO) الذي يستخدم على من قبل واضعي خطط الطوارئ البحرية ومتخذي القرار أثناء الاستجابة لحوادث التلوث الكيميائي، حيث تم عقد الورشة في مركز إيمارسجا بمدينة الغردقة في الفترة ١٣-١٥ سبتمبر ٢٠١١م. وعقب عقد الورشة بوقت قصير وقع حادث محدود لتسرب مواد





المرجانية في البحر الأحمر بالتعاون مع كل من الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وجامعة الملك عبد العزيز والهيئة السعودية للحياة الفطرية، وذلك خلال الفترة ٨-١١ يناير ٢٠١٢م بقاعة المؤتمرات بجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في ثول بالمملكة العربية السعودية.

وتمثلت مشاركة الهيئة في جميع مراحل الإعداد للندوة العالمية، والمساهمة في تنظيمها من خلال دعوة العديد من الخبراء المتخصصين في الشعاب المرجانية من دول الاقليم. كما شارك خبراء الهيئة في تقديم أوراق علمية خلال الاجتماع، بالإضافة إلى إقامتها معرضاً تم من خلاله تقديم نماذج من المطبوعات العلمية للهيئة وأنشطتها في مجال حماية البيئة البحرية في الاقليم.

وقد تم عقد الندوة وإفتتاح فعاليتها برعاية وحضور صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز نائب وزير

وخلال العام ٢٠٠٩م، تواصلت الهيئة مع الجامعة لتحقيق التعاون في هذه المجالات؛ وفي هذا الإطار شاركت الهيئة في ورشة عمل حول « إدارة مصايد المملكة العربية السعودية على سواحل البحر الأحمر»، نظمتها جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا في يونيو ٢٠٠٩م بمدينة جدة.

كما تلقت الهيئة دعوة من جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا للانضمام إلى شركاء مركز تنمية الموارد الساحلية والمياه والترية بالجامعة والإسهام في أنشطة المركز، وقد شاركت الهيئة في بعض أنشطة المركز، حيث تضم قائمة شركاء المركز مجموعة من المعاهد البحثية والمنظمات الدولية التي تتعاون مع المركز في تنفيذ مشروعات للبحوث العلمية وتبادل المعلومات ونشر بحوث وأوراق علمية مشتركة والمشاركة في أنشطة المركز، كما تلقت الهيئة دعوة من مدير مركز تنمية الموارد الساحلية والمياه والترية بجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا وجامعة أوترخت بهولندا (بروفيسور فيليب فان كابن)، للانضمام إلى شركاء المركز والمشاركة في الاجتماع السنوي الخاص بالشركاء. وقد شارك أمين عام الهيئة في الاجتماع الذي تم تنظيمه في جامعة أوترخت بهولندا في مايو ٢٠٠٩م؛ وقدم محاضرة عن برامج وأنشطة الهيئة وأوجه التعاون الممكنة بين المركز والهيئة في مجالات البحوث الساحلية والبحرية في البحر الأحمر. وتضم قائمة شركاء المركز مجموعة من المعاهد البحثية والمنظمات الدولية التي تتعاون مع المركز في تنفيذ مشروعات للبحوث العلمية وتبادل المعلومات ونشر بحوث وأوراق علمية مشتركة والمشاركة في أنشطة المركز.

مشاركة الهيئة في تنظيم الندوة العالمية للمحافظة على الشعاب المرجانية في البحر الأحمر بالتعاون مع مؤسسة خالد بن سلطان للمحافظة على الحياة في المحيطات

نظمت مؤسسة خالد بن سلطان للمحافظة على الحياة في المحيطات فعاليات الندوة العالمية للمحافظة على الشعاب



وفي نهاية الجلسة الافتتاحية قام سعادة امين عام الهيئة بتقديم درع الهيئة لصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز تقديراً لجهوده في حماية البيئة البحرية على مستوى العالم ورعايته لهذه الندوة، والإسهامات المقدرة لمؤسسة خالد بن سلطان في الدراسات والمسوحات العلمية للبحر الأحمر خاصة. وبدوره قام سموه بتقديم درع مؤسسة خالد بن سلطان لسعادة أمين عام الهيئة، مع أطلس للخرائط عالية الدقة شاملاً توزيعا المواطنين الطبيعية والاحياء البحرية في البحر الأحمر، والتي قامت بتنفيذها مؤسسة خالد بن سلطان في البحر الأحمر بمشاركة خبراء دوليين بارزين في علوم البحار، وباستخدام أحدث وسائل التصوير الفضائي والاستشعار عن بعد بالتكامل مع الصور الجوية والمسوحات الميدانية للتحقق الأرضي بواسطة الطائرة وسفينة الأبحاث الخاصة بالمؤسسة..

الدفاع رئيس مجلس إدارة مؤسسة خالد بن سلطان للمحافظة على الحياة في المحيطات، وقد تضمن برنامج الندوة أربعة جلسات علمية كان من ضمنها سبعة بحوث علمية من إقليم الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن. وقدم أمين عام الهيئة أ.د. زياد أبوغرارة ورقة عمل حول الأهداف والموجهات الاستراتيجية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر. كما شارك في الندوة عدد كبير من الباحثين والعلماء من جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وجامعة الملك عبد العزيز، وعدد من الجامعات والمراكز البحثية بالإقليم، حيث تنوعت موضوعات هذه الأوراق بين تأثيرات التغيرات المناخية على النظم البيئية البحرية والعلاقات الوظيفية لأسماك الشعاب وإيكولوجية وبيولوجية الشعاب المرجانية والتركيب الجيني والجزئي للأنواع البحرية.



صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان يكرم الهيئة

وفي نهاية الجلسة الافتتاحية قام سعادة أمين عام الهيئة بتقديم درع الهيئة لصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز تقديراً لجهوده في حماية البيئة البحرية على مستوى العالم ورعايته لهذه الندوة، والإسهامات المقدرة لمؤسسة خالد بن سلطان في الدراسات والمسوحات العلمية للبحر الأحمر خاصةً. وبدوره قام سموه بتقديم درع مؤسسة خالد بن سلطان لسعادة أمين عام الهيئة، مع أطلس للخرائط عالية الدقة شاملاً توزيعاً للمواطن الطبيعية والاحياء البحرية في البحر الأحمر، والتي قامت بتنفيذها مؤسسة خالد بن سلطان في البحر الأحمر بمشاركة خبراء دوليين بارزين في علوم البحار، وباستخدام أحدث وسائل التصوير الفضائي والاستشعار عن بعد بالتكامل مع الصور الجوية والمسوحات الميدانية للتحقق الأرضي بواسطة الطائرة وسفينة الأبحاث الخاصة بالمؤسسة..

10

و بهناسبة مرور ١٠ سنوات على تأسيسها
10th Anniversary

خالد بن سلطان للحفاظة على الحياة في المحيطات

ندوة المحافظة على الشعاب المرجانية في البحر الأحمر
Coral Reef Conservation in The Red Sea Symposium

١٤-١٦ صفر ١٤٣٣هـ - ٨-١٠ يناير ٢٠١٢م

جدة - المملكة العربية السعودية
Jeddah, Saudi Arabia





مشاركة الهيئة في مؤتمر الأطراف (١٨) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

به بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والذي يعتبر كمستودع عالمي للأحياء البحرية، واستعرض في كلمته الجهود التي تبذلها الهيئة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية المستند على النظام باعتباره أداة اقتصادية وفاعلة للتقليل من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، منوها بأن الكثير من العناصر الطبيعية مثل الشعاب المرجانية وأشجار الشورى والحشائش البحرية والسبخات الساحلية، تعد كلها خط الدفاع الطبيعي الأول ضد آثار التغير المناخي، ومن هنا تأتي أهمية الجهود التي تبذلها الهيئة في الحفاظ على هذه الموارد وتنميتها وذلك بالتنسيق والتعاون مع دولها الأعضاء المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، ونوه إلى أن تنفيذ إستراتيجيات التكيف يتطلب توفير التقنية والتمويل، والهيئة تتطلع في هذا الصدد إلى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مجالات التمويل والدعم الفني ونقل التقنية وتأمّل الإسراع في تفعيل إدارة الصندوق الأخضر للمناخ وتسهيل إجراءاته لتحقيق أهدافه في دعم برامج وسياسات التكيف مع التغير المناخي.

شاركت الهيئة الإقليمية للمحافظة علي بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في مؤتمر الأطراف الثامن عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ بالعاصمة القطرية الدوحة وأكد الأمين العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن البروفسور زياد بن حمزة أبوغرارة، أن البحر الأحمر يعد مستودعا عالميا للأحياء البحرية وأنه ذو طبيعة فريدة للتنوع الإحيائي، وهي ميزة يتفرد بها البحر الأحمر.

ودعا الأمين العام للهيئة في الكلمة التي ألقاها في إطار مشاركة الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن مؤخرا في اجتماع الجلسة رفيعة المستوى للمنظمات الحكومية في مؤتمر الأطراف الثامن عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ بالعاصمة القطرية الدوحة، إلى التكيف مع التأثيرات المحتملة للتغير المناخي على البيئة البحرية للتقليل من آثارها السلبية على الموارد البحرية وعلى الإنسان والتنمية بشكل عام، موضحا طبيعة التنوع الإحيائي الفريد الذي تتميز

« جهود وأنشطة إدارة الكربون الأزرق» على هامش مؤتمر الأطراف التاسع عشر في وارسو



أمين عام الهيئة مخاطباً الجلسة الختامية لمؤتمر الأطراف التاسع عشر



تفاعل كبير من الحضور في الندوة التي نظمتها الهيئة بالشراكة مع المملكة العربية السعودية

الإيكولوجي ، وأيضاً تكامل الكربون الأزرق في سياسات تغيير المناخ والحفاظ على البيئة.

وفي المناقشة التي أعقبت العرضين ، أثرت العديد من الأسئلة والنقاط، مع التركيز بشكل رئيسي على كيفية الحفاظ على مثل هذه المبادرات الوطنية والإقليمية، وسياسات تكامل الكربون والفرص المتاحة لخيارات إدارة مخزون الكربون في المنطقة على نطاق واسع، مع النظر في أنظمة المنبع والمصب في قطاعي النفط و إنتاج الطاقة والاستهلاك ، كما تم التركيز بشكل خاص أيضا على حفظ وتعزيز الموائل الكربون الأزرق كبالوعات طبيعية لامتصاص انبعاثات الكربون الجوي.

وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أن سواحل البحر الأحمر وخليج عدن (منطقة الهيئة) ، و دول مجلس التعاون الخليجي غنية بالكربون الأزرق المختزن في بيئات الأعشاب البحرية ، و أشجار الشورى (المانغروف) والمستنقعات المالحة . بالإضافة إلى ما يتم اصطياده من الكربون بواسطة هذه البيئات وتخزينه ، كما أن جميع هذه النظم الإيكولوجية أيضا تدعم التنوع البيولوجي الذي تشتهر به البيئة البحرية في المنطقة، ومصائد الأسماك بها، فضلا عن توفير خدمات أخرى مثل حماية السواحل و تثبيت التربة . وبالتالي فإن الحفاظ عليها يعتبر بمثابة تعزيز إستراتيجية التأقلم ومعالجة آثار التغير المناخي القائمة على النظام الإيكولوجي من خلال اصطياد الكربون و اختزانه وتقليل حساسية السواحل لضغوط التغير المناخي.

بالشراكة مع المملكة العربية السعودية قامت «الهيئة» بتنظيم ندوة جانبية على هامش مؤتمر الأطراف التاسع عشر COP19/CMP9 الذي عقد في وارسو عاصمة بولندا خلال الفترة من ١١ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣م، وقد تم عقد الندوة تحت عنوان « جهود وأنشطة إدارة الكربون » وذلك يوم الخميس الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠١٣م بمكان انعقاد المؤتمر في استاد وارسو الوطني. بمشاركة العديد من ممثلي الدول والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية إضافة إلى العديد من وسائل الإعلام التي قامت بتغطية المؤتمر.

وقد أدار الندوة البروفيسور زياد أبو غرارة، الأمين العام للـ «الهيئة» ، الذي افتتح الحفل بكلمة رحب فيها بالحضور وقدم خلفية موجزة عن أهداف و موضوعات الحدث. وأوضح أن الموضوعات تشمل جزئين رئيسيين، أحدهما يركز على استراتيجيات ومبادرات إدارة الكربون في صناعة النفط و الاقتصاد الأخضر التي أنشئت في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مثل المملكة العربية السعودية والكويت و الإمارات العربية المتحدة. وركز الجزء الآخر من الفعالية على الكربون الأزرق في البحر الأحمر و خليج عدن (إقليم الهيئة)، مع التركيز على الموارد الكامنة للكربون الأزرق في الاقليم. الجهود الإقليمية لإدارتها والحفاظة عليها، وخيارات السياسات الوطنية والإقليمية ومبادرة الكربون الأزرق الإقليمية التي تنفذها الهيئة والسبل المثلى لمعالجة الموائل الكربون الأزرق كإحدى وسائل التخفيف والتكيف المستندة على النظام

استضافت الهيئة التاسعة للاجتماع العالمي للبحار الإقليمية



خادم الحرمين الشريفين على المحافظة على البيئة البحرية ، وتعاون المملكة مع الجهود الدولية الرامية للمحافظة على بحار ومحيطات العالم لما فيه خير للإنسانية جمعاء، كما أشار سموه إلى استضافة المملكة للهيئة كمقر دائم لها وان الهيئة تحظى باهتمام ودعم كبير من المملكة مما ساهم في تحقيق الهيئة للعديد من الإنجازات الإقليمية الهامة في المحافظة على بيئتنا البحرية، وفي ختام كلمته ، تمنى سموه للمشاركين النجاح لأعمال الدورة وشكر لهم مشاركتهم لفعاليات الدورة وتمنى للجميع طيب الإقامة في مدينة جدة.

تحدث بعدها أمين عام الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن الدكتور زياد حمزة أبو غرارة حيث أشاد فيها بالاستضافة الكريمة من حكومة المملكة العربية السعودية لهذه الدورة، وعبر عن أهمية البيئة البحرية لاستمرارية الحياة على كوكب

باستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية عقدت الدورة التاسعة للاجتماع العالمي للبحار الإقليمية في قصر المؤتمرات بمدينة جدة خلال الفترة ٢٩-٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م، وقامت الهيئة بالإعداد والتنظيم لعقد الاجتماع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

افتتح فعاليات الدورة صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز - الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية، والقي بهذه المناسبة كلمة ترحيبية أشار فيها إلى ما أولته المملكة العربية السعودية من اهتمام بالبيئة البحرية وتبنيها النهج المستند إلى النظام البيولوجي في إدارتها، وذلك ضمن توجهات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات، وأوضح سموه أن المملكة تشارك المجتمع الدولي في جهوده للمحافظة على البيئة البحرية وتحقيق كل ما فيه خير ورفاهية الإنسان ، وأكد على حرص حكومة

نقاط الاتصال الوطنية للدول الأعضاء في الهيئة .

استمرت فعاليات الاجتماع من خلال انعقاد عشرة جلسات بالإضافة إلى جلستي الافتتاح والختام دارت على مدار ثلاثة أيام، كما أنه قد تم عقد خمسة جلسات فرعية لفريقي صياغة إعلان جدة والتوجيهات الإستراتيجية للبرنامج (٢٠٠٨-٢٠١٢م)، هذا وقد ضم فريق الترجمة الفورية ستة أشخاص تداولوا أربع لغات مختلفة (العربية - الإنجليزية - الأسبانية - الفرنسية). وكان الحضور الإعلامي مكثفًا وشمل أربع قنوات إذاعية، وسبع قنوات تليفزيونية فضائية، وعشر صحف محلية، وثمان صحف إقليمية، وثلاث صحف دولية، قامت كلها بتغطية فعاليات الاجتماع.

وتم خلال فعاليات الاجتماع عرض ومناقشة عدة موضوعات طبقاً لجدول الأعمال الذي وضعه مسؤولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشارك خبراء الهيئة الإقليمية بصورة رئيسية في إعداد وصياغة المسودتين الأوليتين لإعلان جدة والتوجيهات الإستراتيجية للبحار الإقليمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢م، اللتين ناقشهما الاجتماع، وترأس جلسات العمل كل من معالي وزير البيئة باليمن وسعادة الأمين العام للهيئة والسيد إبراهيم ثيو مدير قسم تنفيذ السياسات البيئية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن أهم الموضوعات التي تم تناولها:

- المعلومات الأساسية عن الاجتماع وأغراضه والنتائج المتوقعة منه.
- إنجازات الفترة السابقة والتحديات التي ووجهت في تنفيذ التوجيهات الإستراتيجية للبحار الإقليمية للفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧م.
- تغير المناخ فيما يتعلق بالبيئة البحرية والساحلية.
- تقييم النظام الإيكولوجي للألفية.
- النهج القائمة على النظام الإيكولوجي.
- الإدارة الدولية والقضايا العلمية المتعلقة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بقاع وأعلي البحار.
- التعاون التقني وبناء القدرات.
- حملة السنة الدولية للشعاب.

الأرض وأهمية تكامل نظامها البيئي مع النظام البيئي في داخل الأراضي وأثر الضغوطات المتزايدة بسبب الأنشطة الإنسانية والتنمية البشرية والاقتصادية على كلا النظامين في الفترة الأخيرة، ومن هنا أشار إلى أهمية إقليم البحر الأحمر وخليج عدن الاقتصادية والبيئية على الصعيد الإقليمي والعالمي لما يتميز به من خصائص فريدة من حيث كونه جسم مائي شبه مغلق والتنوع الحيائي الكبير الذي يتميز به وطبيعته كأحد أهم الممرات الملاحية في العالم بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة على شواطئه في المجال السياحي وأكد على ضرورة الحفاظ عليه كواحد من اقل البحار الإقليمية تلوثاً على مستوى العالم حتى الآن، وأطلع سيادته السادة الضيوف على بعض الجهود التي تبذلها الهيئة في هذا السياق.

ألقى بعدها سعادة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ونائب المدير التنفيذي لبرامج البيئة شفقت كاكاهيل كلمة افتتاحية توجه فيها بالشكر لحكومة المملكة العربية السعودية لاستضافتها الكريمة للاجتماع وللهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن لجهدها الكبير في تنظيم الاجتماع وأشار فيها إلى أن التعاون بين الهيئة الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة يرجع إلى عام ١٩٨٩م حين البدء في تنفيذ إتفاقية جده، كما أشار إلى التنبيه بخطورة التدهور المتسارع في المحيطات والمناطق الساحلية علي مستوى العالم كواحد من أهداف البرنامج وذلك من خلال التعاون بين الدول التي تشترك في نفس الإقليم.

وبعدھا تم اختيار معالي المهندس عبد الرحمن فضل الإرياني وزير البيئة والمياه بالجمهورية اليمنية لرئاسة الدورة، هذا وقد شارك في فعاليات الاجتماع ٧٠ مشاركاً يمثلون المديرين التنفيذيين و منسقي الاتفاقيات وأمناء المنظمات والهيئات الإقليمية، إضافة إلى رؤساء المجالس الوزارية ومؤتمرات الأطراف للاتفاقيات وخطط العمل الإقليمية وكبار المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئة الدولية الحكومية للتغير المناخي، وعدد من المنظمات الدولية ذات العلاقة . وحضر الدورة أيضاً ممثلي

وإشادة من السادة المدير التنفيذي، ومدير السياسات البيئية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويعتبر تنظيم الهيئة لهذا الاجتماع خطوة هامة لإبراز دورها وتعزيز الثقة بها لبناء المزيد من الشراكات مع المنظمات الدولية والجهات المانحة.

مشاركات أخرى للهيئة

- شاركت الهيئة في أنشطة مشروعات تطوير خطة إدارة المناطق الساحلية في منطقة جيزان ومنطقة عسير، التي نفذتها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.
- شاركت الهيئة بتقديم محاضرات عن أهمية المحافظة علي بيئات المانجروف للطلاب وصناع القرار بالهيئة الملكية لإدارة منطقة ينبع، وذلك في إطار مشروع للتوعية البيئية نفذته إدارة البيئة بالهيئة الملكية بالتعاون مع مؤسسة ريف شيف خلال أبريل ٢٠٠٧م.
- شاركت الهيئة في الاجتماع التنسيقي لمشروع إعداد الخطة المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية في منطقة مكة المكرمة في يوليو ٢٠٠٧، والذي نسقت لتنفيذه كل من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وأمانة مكة المكرمة.
- شاركت الهيئة في ورشة عمل إقليمية حول «الإعلام البيئي والتغير المناخي» نظمتها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وذلك في الفترة من ٢٤-٢٦ يناير ٢٠٠٩م، وتضمنت مشاركة الهيئة محاضرة عن دور الهيئة في التأقلم على التأثيرات المحتملة للتغير المناخي.
- شاركت الهيئة في ندوة وسمنار نظمتهما الغرفة التجارية الصناعية بجدة بالتعاون مع مشروع إحياء مهنة الصيد بمنطقة مكة المكرمة، وذلك في ديسمبر ٢٠٠٨م بمدينة جدة، وتضمنت مشاركة الهيئة محاضرات عن المحافظة علي بيئات المانجروف، والتعريف بأنشطة وبرامج الهيئة في دول الإقليم.



- تحديد نهج عملية ومبتكرة لدمج البيئة - مع التركيز على البحار الإقليمية - في التخطيط الإنمائي والموازنة على الصعيد الوطني.
- إعلان جدة والتوجيهات الإستراتيجية للبحار الإقليمية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢م.
- الأحداث المرتقبة وما يستجد من موضوعات.
- لقد كان من أهم نتائج الاجتماع تبني المسودة النهائية لإعلان جدة، والتوجيهات الإستراتيجية لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢م، بعد أن وافق جميع المشاركين على الصيغتين النهائيتين لهما.
- في ختام الاجتماع تم توزيع نسخ من الأسطوانة المدمجة التي تحتوي على كل الكلمات والعروض التي تم تقديمها خلال الاجتماع وقائمة بأسماء المشاركين وبعض الصور التذكارية التي تم التقاطها أثناء الفعاليات.
- وقد عبّر المشاركون عن تقديرهم لحكومة المملكة لاستضافتها الاجتماع، وشكرهم للهيئة على التنظيم الجيد والنجاح الكبير الذي حققه الاجتماع الذي خلص إلى إصدار وثيقتين هامتين في مسيرة الجهود الدولية للمحافظة علي بحار العالم، كما تلقت الهيئة خطابات شكر

الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة تشارك الهيئة في الاحتفال

بيوم البحر الأحمر وخليج عدن



تتميز بنظم بيئية فريدة من نوعها لما تحويه من تنوع وبيولوجي وأنواع نادرة من الحياة البحرية والشعاب المرجانية لاتوجد في غيرها من بحار العالم، إضافة إلى الثروات الجيولوجية والإرث الحضاري والثقافي. وقال أبو غرارة أن الهيئة تحرص على التعريف بأهمية هذه الموارد ورفع الوعي المجتمعي بمدى أهميتها ولفت الانتباه الى خطورة الضغوط التي تتعرض لها، وتتطلع إلى مشاركة كافة شرائح المجتمع معها في الجهود التوعوية التي تقوم بها لحماية البيئة ورفع الوعي البيئي بمدى أهمية الحفاظ على مواردنا الطبيعية، خصوصاً وأن مسؤولية الحفاظ على البيئة وصيانتها لايمكن أن تقتصر على الجهات الرسمية وحدها بل هي مسؤولية تضامنية يتشارك فيها الجميع. وأضاف أبو غرارة أن الهيئة تهدف من خلال الاحتفال إلى العمل على رفع الوعي البيئي لدى المنتفعين والسكان المحليين ومتخذي القرار من خلال برامج توعية متعددة تخاطب جميع المستويات، حيث تنظم الهيئة بالتنسيق مع نقاط الاتصال الوطنية في الدول الأعضاء في الهيئة فعاليات هذا اليوم في جميع دول الإقليمي.

في إطار التعاون بين الهيئة الإقليمية للمحافظة علي بيئة البحر الاحمر وخليج عدن ، والرئاسة العامة للإرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية.

شاركت الرئاسة العامة للإرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية مع الدول العربية المطلة علي البحر الأحمر في الاحتفال بيوم البحر الأحمر وخليج عدن، وحمل هذا العام شعار «الشُعَب المرجانية أولاً»، وذلك للفت الانتباه إلى أهمية الاستخدام المستدام للموارد البحرية في الإقليم.

واشتملت فعاليات الاحتفال، على محاضرات ومسابقات لطلبة المدارس، وعروض مرئية عن بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وما يحتويه من تنوع حيوي وبيولوجي وأنواع نادرة من الحياة البحرية والشُعَب المرجانية لا توجد في غيرهما من بحار العالم، إضافة إلى الثروات الجيولوجية.

وشارك مجمع الأمير سلطان التليمي في جدة في الاحتفال بهذه المناسبة، بعرض فيلم عن البحر الأحمر وخليج عدن ومحاضرة عن الشُعَب المرجانية وأهميتها، إلى جانب المسابقة الثقافية التي شارك فيها طلاب المجمع.

يذكر أن الدول الأعضاء في الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (السعودية، الأردن، مصر، السودان، جيبوتي، الصومال، واليمن) تحتفل بهذه المناسبة سنوياً من أجل العمل على رفع الوعي البيئي لدى المنتفعين والسكان المحليين ومتخذي القرار، من خلال برامج توعية متعددة تخاطب جميع المستويات بالتنسيق مع نقاط الاتصال الوطنية في الدول الأعضاء في الهيئة. وبهذه المناسبة أوضح الأمين العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن الدكتور/ زياد بن حمزة أبو غرارة أن احتفال الهيئة بهذا اليوم يأتي إيماناً بضرورة العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تقوم على مبدأ الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في الإقليم، ويعتبر البحر الأحمر وخليج عدن بمثابة الرابط بين بحار ومحيطات وقارات العالم، كما أن هذه المنطقة



الهيئة الإقليمية للمحافظة
على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن